www.kassioun.org

1073

الاثنين 06 حزيران 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

دعم الجوع: الرغيف السوري في معمعة أزمة الغذاء العالمية [12]

الافتتاحية

الدستورية: مكان عملها، سرعته، وآفاقه

انتهت يوم الجمعة الماضي اجتماعات الجولة الثامنة للجنة الدستورية المصغرة في جنيف، وكما العادة بصفر نتائج.

ما يمكن ملاحظته من الأجواء داخل الجولة والمحيطة بها، هو أنّ مسألة مكان انعقاد اجتماعاتها، قد عاد إلى التداول من جديد. وقد كانت منصة موسكو، وما تزال، تطرح نقل أعمال اللجنة إلى دمشق مع تأمين الضمانات اللازمة وبحضور الأمم المتحدة، وما يزال هذا الطرح قائماً ومطلوباً، وبالتوازي مع التأكيد على أنّ اللجنة نفسها ليست هي الحل، وإنما هي مفتاحٌ له. والحل كان ولا يزال التنفيذ الكامل للقرار 2254، وابتداءً بتشكيل جسم الحكم الانتقالي التوافقي.

أكثر من ذلك، وبما يخص مكان الاجتماعات، فإنه قد تحول إلى معيق للعمل؛ فضمن الاستقطاب الحاد الحاصل في عالمنا اليوم، فقدت جنيف نتيجة لمواقف سويسرا موقعها الحيادي الافتراضي الذي كانت تملكه سابقاً، وفقدت تالياً رمزيتها كنقطة التقاء بين مختلف القوى العالمية، وضمناً بين مختلف القوى المؤثرة في الوضع السوري. وذلك ناهيك عن أنّ الجانب اللوجستي وحده كفيل بطرح مسألة المكان– جنيف كمعيق لاستمرارية وإنتاجية عمل اللجنة.

من الأمور الجديدة نسبياً أيضاً، الحديث عن تسريع عقد جولات الدستورية، بحيث يتحول الوسطي من جولة من خمسة أيام عمل كل أربعة أشهر، إلى أقل من ذلك، ربما كل شهرين جولة، أو حتى كل شهر جولة... ولكن الأكيد، والذي تثبته الجولتان الماضيتان على الأقل، هو أنّ تسريع عقد الجولات، لا يعني إطلاقاً تسريع العمل؛ فالشرط اللازم لتسريع العمل هو وجود الإرادة السياسية لإنجازه.

ما هو أخطر من هذا وذاك، هو العمل الحثيث على تغيير الوظيفة الأساسية للجنة الدستورية؛ فاللجنة منذ تقرر إنشاؤها، لم يكن المقصود منها أنها هي الحل، بل كانت بالضبط أداة لمنع قتل الحل السياسي، وبالتالي أداة لإبقاء 2254 على قيد الحياة. ما جرى ويجري خلال الأشهر الماضية، بالتوازي مع ما يسمى «خطوة مقابل خطوة»، وكذلك بالتوازي مع الإيحاءات الشكلية بوجود تقدم ما في عمل اللجنة، حتى من قبل الأمم المتحدة ومبعوثها، كل ذلك يسمح ببناء استنتاج، أنّ هنالك من يعمل على تحويل اللجنة من أداة لمنع قتل الحل السياسي، إلى ستار دخاني كثيف تتم وراءه محاولة تمرير «صفقات» غرضها القفز فوق الحل السياسي بأسره، وفوق 2254 بالذات.

الموقف المبدئي بما يخص اللجنة الدستورية وعلاقتها بالحل السياسي، يبقى قائماً وفقاً للأطر والمعايير التالية:

أولاً: ينبغي الحفاظ على اللجنة بوصفها إحدى أدوات الوصول للحل، وليس بوصفها تعمية عنه.

ثانياً: للحفاظ عليها ودفعها نحو أداء وظيفتها، ينبغي نقل مكانها مع تأمين الضمانات، وينبغي أن يكون عملها مستمراً دون انقطاع، وأن يكون علنياً، وينبغي أيضاً أن يتم تطوير تركيبتها بحيث تضم المستبعدين.

أولئك الذين يطلبون إنهاء عمل اللجنة فوراً، أو الذين يماطلون بعملها بحيث لا تصل إلى أي مكان، يسلكون في النهاية السلوك ذاته، وللغايات ذاتها؛ أي بغرض القفز فوق 2254... وهؤلاء وأولئك، يستندون في الجوهر، وبشكل معلن أو مستور، إلى السلوك الغربي والأمريكي بشكل خاص، الذي يمارس اتجاه القرار 2254 ما سبق أن مارسه اتجاه اتفاقات مينسك، واتجاه القرارات 242، 338 وغيرها. الجيّد في المسألة أن التوازنات الدولية والإقليمية، وكذا رغبة السوريين ومصلحتهم، كلها تصب عكس الاتجاه الذي يأمل به المتشددون من الأطراف المختلفة. وتثمير هذه التوازنات وهذه المصلحة السورية، بتطبيق الحل السياسي الشامل على أساس 2254 بالذات، هو المصير الذي ينتظرنا جميعاً، والذي على القوى الوطنية الدفع معاً لتقصير مدة انتظاره...

شؤون عمالية

الوضع المعيشي في جحيم الأسعار

02

شؤون محلية

ظاهرة الإدمان تتعمّق ولا حلول جدّية!

06

شؤون اقتصادية

الركود التضخمي والصراع الطبقي: حقبة جديدة للرأسمالية

14

شؤون عربية ودولية

الانتخابات الفرنسية... تساؤلات حول تاريخ صلاحية أدوات الهيمنة

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الوضع المعيشي في جحيم الأسعار

في الدراسة الربعية «لجريدة قاسيون» حول وسطي تكاليف المعيشة لأسرة مؤلفة من خمسة أفراد توصلت الجريدة إلى رقم لهذه التكاليف يتجاوز المليوني ليرة سورية تداولته معظم المواقع والصفحات المهتمة بالشأن الاقتصادي والأوضاع المعيشية لمعظم السوريين المكتوين بنار الأسعار التي ترتفع مع كل ارتفاع للدولار أو ثبات نسبي في سعره والأمران هنا سيان لأن الأسعار ترتفع غير آبهة بما يجري للدولار ومقابله الليرة السورية من تطورات على صعيد السعر المتداول، والمتضرر الوحيد في هذا الصراع هم الفقراء من عمال وفلاحين وحرفيين وغيرهم من العاملين بأجر.

عندما نقول إن الفرق شاسع هذا يعني أغلبية الشعب السوري بمن فيهم العاملون بأجر يعيشون بحالة عوز وفقر شديدين، كون الأجور التي يتقاضونها تعادل من الجمل أذنه قياساً بتكاليف المعيشة التي تحلّق عالياً ولا تطالها حاجاتهم الأساسية، المضطرون إلى ضغط نفقاتها إلى الحدود القصوى، وهذه الحدود لا نهاية لها، فهي بتقهقر مستمر طالما هناك من يتحكم بآليات استيرادها أو إنتاجها ومن ثم توزيعها.

تتحفنا الحكومة إزاء هذه الأوضاع ببياناتها وأرقامها المعلنة عن حجم الدعم عبر وسائل الإعلام وعبر وسائل الإعلام فقط بينما الواقع مغاير، فهي بقراراتها وإجراءاتها تقوم بسحب الدعم الذي كان موجوداً، والذي كان يخفف بعض العبء عن كاهل الفقراء حيث تقول لنا فيها إنها تدعم المواد الضرورية والأساسية وأنها تحارب الاحتكار وتحارب الفساد الكبير، ولكنّ العبرة إن صدَّقنا ما تقوله الحكومة بالنتائج التي سيلمسها الفقراء بمستوى معيشتهم والنتائج يعلمها القاصي والداني، وكذلك الدراسات الاقتصادية حول مستوى المعيشة وجهابذة الاقتصاد الحكومي يعلمون كذلك أن المستوى المعيشي لم يتحسن بالرغم من كل ما يقال إعلامياً، ولن يتحسن طالما مصادر عيشنا ممسوكة من قبل حفنة صغيرة ترعاها الحكومة، وتمدها بكل أسباب التحكم في مفاتيح ما يحتاجه الناس في معيشتهم، وهي أي الحكومة تتخلى عن دورها في أن تكون ماسكة لزمام الوضع الاقتصادي من استيراد وتصنيع وتوزيع وهو أقصر الطرق على الأقل ليتحسن نسبياً الوضع المعيشي.

تقول النقابات إنها ستسعى إلى تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة من خلال أمرين، أولهما زيادة الأجور، وإذا كان هذا المطلب غير ممكن فإنها ستسعى إلى تحسين متممات الأجر، والأخيرة مرتبطة بقضايا كثيرة منها الحوافز الإنتاجية المرتبطة بالإنتاج وتحسنه، وهو مرهون بالمستقبل وأن يكون الإنتاج الرقم واحد في برنامج الحكومة وهو ليس كذلك، ولكن قضية زيادة الأجور زيادة حقيقية تجاري الزيادة في تكاليف المعيشة مسألة لا تحتمل الخيارات المتبناة في تحسين الوضع المعيشي للعمال، بل تحتاج لأشياء أخرى هي في عهدة العمال.

ماذا تبقى للعمال

نشرت صفحة صوت عمالي صباح هذا اليوم مادة رأي لأحد الاقتصاديين يقول فيها إن أجور العمال لم تعد تكفي لشراء عدة علب من الحليب ولم تعد تكفي لفحص مخبري وأشعة في حال مرض العامل، ولم تعد تكفي لتأمين الحد الأدنى من حاجته الضرورية إلخ من القضايا التي يوازن فيها صاحب الرأي بين أجور العمال وحاجاتهم، وكل ما قيل بهذا الخصوص هو صحيح لا يمكن لأي مسؤول أن ينكره أو يقول عكسه لأن الوقائع على الأرض أقوى من تصريحاتهم وأقوى من محاولاتهم لتغطية «السماوات بالقبوات» كما يقول المثل الشامي.

■ عادل ياسين

ما يهمنا في الرأي الذي قيل وعلى صفحة نقابات العمال هو كم من الجهود تبذل وكم من الخطوات تتخذ من أجل تغير واقع العمال الحالي إلى واقع آخر كما يجب أن يكون عليه التغيير أو على الأقل تحسين هذا الواقع بحيث يمكّن من الحفاظ على ما تبقى من العمال في معاملهم وخلف آلاتهم التي ستصاب بالصدأ لكثرة توقفها وعدم تشغيلها لتنتج ما يحتاجه الشعب السوري من حاجات ضرورية قد تخفف عنه قهره وحرمانه الذي يعيش به نتيجة أمور كثيرة وأهمها وضعه المعيشي.

في لقاء مع أحد النقابيين تم التداول بأوضاع المعامل والعمال وتحدث النقابي بحسرة ومرارة بالغة عمّا وصلت إليه الأوضاع في المعامل وقال لم يتبقّ على خطوط الإنتاج إلا من هم كبار في السن وهؤلاء قدراتهم على الإنتاج في أدنى درجاتها بسبب أوضاعهم الصحية ومعاناتهم مع الأمراض المهنية التي أصابتهم خلال فترة عملهم، وتابع بالنسبة لطلب عمال جدد يتقدم إلى العمل بعض العمال الشباب حيث لا يستمرون بالعمل ويغادرون بعدها والسبب الرئيس لمغادرتهم هي الأجور الضعيفة التي لا تكفي العامل كمصروف شخصي خلال ذهابه ومجيئه إلى العمل ويكون أغلب المتقدمين هم من النساء حيث يقبلون بما قسم الله لهم من أجور أيضاً بسبب العوز والحاجة والأغلبية المتقدمة من النساء معروف سببها، والأهم هو هجرة أعداد كبيرة من الشباب إلى خارج البلاد بحثاً عن فرص عمل وبحثاً عن مصادر يتمكنون فيها من مساعدة عائلاتهم المفقرة والتي تعيش بأقل من حد الكفاف.

لا تنبس النقابات ببنت شفة عن هذه الأوضاع وتقول إن الحكومة مع مطالبنا ومع تطوير قطاع الدولة وإعادة تشغيل المعامل وغيره من الأقاويل التي لا ترى فيها طحناً بل جعجعةً لا تقدم ولا تؤخر بشيء وكأن النقابات لا ترى ولا تسمع ما تقوم به الحكومة تجاه القطاع «العام» فقد جهزت له مراسم الدفن منذ زمن منذ صدور القانون عشرة وما تبعه من قوانين الاستثمار وآخرها قانون التشاركية المشكل بخصوصه مجلس سموه مجلس التشاركية لبحث وإقرار الشركات والمواقع التي ستسلم للشركاء «الوطنيين» من أجل استثمارها وتطويرها وكان آخرها حالياً محطة الدير علي الكهربائية وبعض المنشآت السياحية والحبل على الجرار.

إذاً مقولة «إن الحكومة مع القطاع العام» التي أقنعت النقابات بها تتهاوى شيئاً فشيئاً، والسؤال الذي يطرح ماذا تبقى للعمال والنقابات من مواقع إنتاجية وخدمية لتدافع عنها؟ وفي هذه الحال كيف ستدافع عن أجور العمال وحقوقهم في المواقع المسلمة للشريك الوطني هل ستفك الشراكة هي من أجل ذلك، أم ستبقى ويبقى العمال أي ما تبقى منهم على حالهم؟

وكأن النقابات لا ترى ولا تسمع ما تقوم به الحكومة تجاه القطاع «العام»

الحماية الاجتماعية فرضها النضال العمّالي

يعتبر الضمان والحماية الاجتماعية من القضايا الأساسية في المجتمع، لأنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالواقع المعيشي من ظروف اقتصادية واجتماعية، فالطبقة العاملة تعاني من ظروف معقدة، ويعود الجزء الأكبر منها إلى عدم تناسب الأجور مع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر وارتفاع نسب البطالة.

■ نبيل عكام

ظهرت قضية الضمان الاجتماعي مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى وجود صناعات متعددة بما فيها تطور صناعة آلات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى كثرة الأخطار الناتجة عن العمل وتسمّى إصابات العمل التي تهدد العمال في سلامتهم وكذلك أمنهم المعيشي.

نشوء الحركة النقابية العمالية وتوسع مهامها في الدفاع عن مصالح العمال وحماية حقوقهم بمختلف أنواعها كان أمراً مهماً بالنسبة للطبقة العاملة وهي نتيجة طبيعية للتطور الصناعي واتساع دائرة المخاطر التي يصاب بها العمال اقتصادياً ومهنياً، حيث كانت تطالب بمختلف الوسائل بما فيها الإضرابات بضرورة وجود الحمايات الضرورية لمنع أو تخفيف الأضرار الناتجة عن العمل، وكذلك إيجاد نظام تأميني يحفظ حقوق العمال في حال الإصابات سواء الإصابات العرضية أو الدائمة، ويتضمن النظام التأميني حق العمال في حال الإصابة بالإجازة المرضية مدفوعة الأجر وإصابات العمل وتأمين الشيخوخة وغيرها من الحقوق للطبقة العاملة.

المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي لنقابات العمال الذي عقد في شهر أيلول من عام 1945، تضمنت الوثيقة التأسيسية له أنّ الاتحاد يناضل من أجل: «التأمين الاجتماعي المناسب لحماية العمال وعائلاتهم من البطالة والمرض والإصابة والشيخوخة»، وكذلك تضمنت وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية العامة، أيضاً في كانون الأول من عام 1948 حيث جاء في المادتين 22 و25 منها ما يلي:

المادة /22/: لكلّ شخص بوصفه عضواً في المجتمع، حقّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن تُوفّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتّفق مع هيكل كلّ دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرّية.

المادة /25/: 1- لكلّ شخص حقّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُ فيما يَأمَن به في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

من هنا نشأت الحاجة إلى نظام اجتماعي يضمن للعمال الحماية والأمن، فكان الضمان الاجتماعي والذي أصبح أحد معايير التقدم في كل المجتمعات، بما يحوي من تشريعات تساهم في تعزيز مبادئ التكافل والحماية الاجتماعية للطبقة العاملة ويهدف إلى ضمان الأمن الاقتصادي للعامل وأسرته، من المخاطر وآثارها من خلال التعويض عن الضرر الناجم عن هذه المخاطر مثل تأمين العلاج للمرضى والإصابة الناجمة عن حوادث العمل أو المرض المهني، وتأمين العامل المصاب بأحد أشكال العجز، وتمكينه من مزاولة عمل آخر يتناسب مع إمكاناته الجديدة بعد الإصابة وتوفير الحماية للعامل وأسرته من بعده في حال الوفاة.

نستخلص مما جاء أعلاه أن المسؤولية الأساس للحماية الاجتماعية تقع على عاتق الدولة، وعلى دور الحركة النقابية وقدرتها على اتخاذ تلك المواقف الضرورية والحاسمة للحفاظ على هذه الحماية. هذا وقد أصدرت منظمة العمل الدولية في شهر أيلول الماضي من هذا العام تقريراً يتعلق بالحماية الاجتماعية، ووضع الأمن الاجتماعي ودور الدولة والمنظمات المعنية في ذلك. أكد فيه بأنه «لا بديل عن قيام الدولة بمسؤوليتها للحماية الاجتماعية بشكل مباشر ودون وسطاء مثل الجمعيات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني أو تبرعات أصحاب الأموال. وأن الحماية الاجتماعية الفعّالة والشاملة ليست ضرورية فقط للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق بل لخلق مستقبل مستدام وقادر على الصمود أيضاً».

لكلِّ شخص حقّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية

الطبقة العاملة

بريطانيا- تصويت للإضراب

يجري العاملون في شركة الخطوط الجوية البريطانية «بريتش إيروايز» في مطار هيثرو بلندن تصويتاً بشأن إمكانية الإضراب عن العمل بسبب النزاع بشأن إعادة الأجور إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

وقالت نقابة العاملين «يونايت» إنها تسعى إلى إلغاء قرار خفض بنسبة 10% والذي تم فرضه خلال الجائحة. وقال البيان إنه إذا صوّت العاملون لصالح اتخاذ إجراء الإضراب، فإن النقابة تتوقع تنظيم الإضراب عن العمل خلال الشهر الحالي.

كما صرح السكرتير العام لنقابة «يونايت» بأن الخطوط البريطانية ألغت الآن خفض الأجور الذي فرضته على الإدارة لكنها ترفض القيام بذلك من أجل أعضائنا.. قيام أعضائنا بإضراب سيحدث أثراً فورياً على الخدمة للعملاء لذلك أحث الخطوط البريطانية على أن تتعامل جيداً مع الموقف وتعيد أجور العاملين إلى ما كانت عليه على الفور.

بلجيكا- إضراب عام

ذكرت وسائل إعلام بلجيكية، يوم 5/31، أن إضراباً عاماً أصاب مناطق كبيرة بالشلل، حيث توقفت وسائل النقل المحلية والدولية، كما تم إلغاء خدمة القطارات بين بروكسل وفرانكفورت.

وكانت نقابة العمال الاشتراكية البلجيكية قد دعت إلى إضراب عام يوم 5/27، لتنضم لنقابات أخرى دعت إلى الإضراب في قطاعات عمل عدة.

ويأتي الإضراب بعدما قررت عدة نقابات عامة تنظيم إضرابات للإعراب عن عدم رضاهم العام تجاه ظروف العمل في القطاع العام البلجيكي.

كما يفاقم الغضب بين العاملين في القطاع العام بسبب ارتفاع معدل التضخم وتكاليف المعيشة من الاحتجاجات، كما تطالب النقابات بزيادة الاستثمارات في المعاشات.

أمريكا- عمال الصلب

عادت مصفاة ريتشموند في ولاية كاليفورنيا، المملوكة لشركة شيفرون الأمريكية، للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، الذي استمر 67 يوماً.

وصوّت اتحاد العمال المضربين، يوم 28 أيار، للتصديق على أحدث عقد عرضته الشركة، لينهوا بذلك إضراباً استمر 10 أسابيع دون تحقيق هدفهم المتمثل في دفع رواتب إضافية لمواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية.

كان نحو 500 عامل، يمثّلهم اتحاد عمال الصلب المتحدة، قد أعلنوا الإضراب عن العمل في 21 آذار، للمطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في تكاليف الرعاية الصحية على مدى السنوات القليلة الماضية.

ويحتوي العقد الذي صدّق عليه اتحاد العمال على شروط الاتفاقية الوطنية التي توصّل إليها مفاوضو اتحاد عمال الصلب ومالكو المصفاة في شباط الماضي، والتي تنصّ على زيادة الأجور بنسبة 12% خلال 4 سنوات.

الأردن- إضراب سائقين

نفّذ مئات السائقين العاملين على تطبيقات النقل الذكي، يوم 2 حزيران، إضراباً شاملاً عن العمل على جميع التطبيقات من خلال إغلاقها ووقف استلام طلبات العملاء.

ويأتي الإضراب احتجاجاً على قرار الحكومة برفع أسعار المحروقات لشهر حزيران، وعلى عدم استجابة الشركات لمطالب السائقين المتمثلة بتخفيض النسبة المقتطعة منهم من 25 إلى 20 بالمئة كحد أعلى، والالتزام بتسعيرة هيئة تنظيم قطاع النقل البري، وإلغاء الضريبة الحكومية المقتطعة من رحلاتهم والبالغة 4 بالمئة.

وقال رئيس اللجنة التطوعية لكباتن التطبيقات الذكية إن مدة الإضراب يوم واحد فقط، ويشمل جميع تطبيقات النقل الذكية.

وبين «أن قرابة الـ 6000سائق ملتزمون بالإضراب، وأكد أنهم يعتزمون تنفيذ اعتصام الأسبوع المقبل، سيعلن تفاصيله خلال الأيام القادمة».

الأوضاع الاقتصادية هي سبب الهجرة

تسببت الأزمة السورية واندلاع الحرب في هجرة ونزوح ملايين السوريين، وهذه ردة فعل طبيعية أن يفرّ الناس من الحرب وما تسببه من موت وقتل وتشريد ودماء نازفة، ولكن إذا وضعنا مسألة الهجرة تحت المجهر نجد أن الأوضاع الاقتصادية هي الدافع الأول للهجرة عند السوريين أكثر منها الحرب، وأن الخوف من الموت جوعاً كان ومازال أقوى من الخوف من الحرب، وأن غالبية من هاجروا وخاصة من فئة الشباب كان هدفهم البحث عن فرصة يستطيعون فيها تأمين مستقبلهم وتأمين حياة كريمة لعائلاتهم، وخاصة أنّ موجات الهجرة لم تتوقف رغم توقف الحرب في أغلب أنحاء البلاد، وهناك ممّن بقي من السوريين اليوم يشعر للأسف بالندم لبقائه بسبب ازدياد تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث يتسارع تدهور الاقتصاد السوري رغم توقف الحرب بـ 34 ضعفاً.

■ أديب خالد

يضع الكثيرون كل اللوم على الأزمة والحرب وما تسببت به من نتائج كارثية على الاقتصاد السوري «ومن دون الدخول فيمن تسبب بالحرب أساساً» فلا بدّ من تسليط الضوء على السياسات الليبرالية للحكومات السورية المتعاقبة التي بقيت مصرة على السير بنفس السياسات الاقتصادية التي كانت أحد مسببات اندلاع الأزمة وزادت من معدلات الفقر والبطالة والتهميش وتدهور سعر الصرف وتم التفريط بالاحتياطي الأجنبي، ناهيك عن منع جهاز الدولة من القيام بمسؤولياته وخاصة في الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وأبقت الاقتصاد بيد حفنة قليلة من الفاسدين يتحكمون به ويراكمون الأرباح الطائلة على حساب الشعب السوري ومعاناته.

سياسة أجور كارثية

عدا عن سياسة تجميد الأجور المتبعة رغم كل الارتفاع الذي أصاب الأسعار والذي وصل إلى حد تجويع العمال وفاقم الأزمة أكثر فأكثر وخاصة على الطبقة العاملة حتى تحدثت القيادة النقابية أن العمال يعملون بوطنيتهم أي من دون أجور، كل هذا سبّب توقف في الإنتاج وهجرة الشباب وتفريغ البلاد من اليد العاملة.

في المقابل وعلى الضفة الأخرى في المجتمع هناك من استفاد من الأزمة ومن الحصار ومن العقوبات الغربية وراكم أرباحاً طائلة دون أن تطاله نتائج الأزمة وقدمت له كافة أشكال الدعم في مقابل رفع الدعم عن المواطنين وتركهم يواجهون الحرب الاقتصادية والغلاء وحدهم تحت حجة أن سبب الفساد هو الدعم، وكأن على العمال فقط تحمل وزر الأزمة ونتائجها، وهم الذين واجهوا إضافة إلى الحرب والحصار سياسة أخطر منها وهي سياسة التجويع التي فرضت عليهم من الداخل هذه المرة.

جهاز دولة معطل

وقد تحول جهاز الدولة إلى مجرد وسيلة بيد التجار والمستثمرين والفاسدين لتسهيل السيطرة على اقتصاد البلاد ولو اتبعت الحكومات السورية سياسة شعبية مغايرة للسياسات الليبرالية ربما لكانت نتائج الأزمة أخف وطأة على الطبقة العاملة وعلى عموم السوريين ومن المفروض والمنطقي جداً أن تتجه الدول نحو إجراءات استثنائية لتخفف من معاناة مواطنيها في مثل هذه الظروف.

سياسات لا دستورية

دستور عام 2012 والذي جاء نتيجة انفجار الأزمة والذي من المفترض أنه جاء ليعالج أسباب اندلاعها قد نص على نصوص دستورية اقتصادية تلزم الحكومة، إلا أن قوى الفساد بقيت هي المسيطرة ومنعت من تطبيق الدستور مما فاقم من نتائج الأزمة وخاصة الاقتصادية منها ودفع ملايين السوريين تحت خط الفقر.

ولكي تبقى الساحة مفتوحة أمام قوى الفساد فقد تم تكبيل منظمات العمال وباقي المنظمات المهنية، وتم منعهم من الدفاع عن حقوق أعضائهم، وتحولت تلك المنظمات إلى مجرد هياكل عظمية باتت عبئاً على الطبقة العاملة بدلاً من أن تكون سلاحاً لهم في وجه قوى رأس المال.

عدرا الصناعية بلا مواصلات

أزمة المواصلات عامة ومعممة، وقد شملت جميع المدن والمحافظات دون استثناء، وهي كذلك متشعبة بآثارها ونتائجها، فهي لا تقف عند حدود عدم توفر وسائل المواصلات فقط، بل يزيد على ذلك عوامل الاستغلال عند توفرها، بالإضافة الى التعب والعناء والوقت المهدور على الطرقات.

رغم أن المدينة الصناعية في عدرا باتت الرئة الاقتصادية للعاصمة دمشق حيث انتقلت إليها غالبية المعامل والمنشآت الصناعية والحرفية التي كانت في العاصمة دمشق أو في ريفها القريب بسبب عدة عوامل، وحيث باتت مقصداً للباحثين عن العمل من شتى مناطق العاصمة دمشق وريفها الشرقي والغربي رغم بعدها نسبياً فهي تبعد 35 كيلومتراً عن العاصمة دمشق ومع ذلك تفتقر المدينة الصناعية للمواصلات المنتظمة، وتتقطع السبل بأصحاب الورش والحرفيين ممن لا يملكون سيارة خاصة إضافة إلى معاناة العمال في الوصول إلى أماكن عملهم حتى من المناطق المحيطة بالمدينة كمخيم الوافدين والضمير وعدرا العمالية حيث يعتمد العمال على أوتو ستوب للركوب مع السيارات أو يلجؤون إلى الطلب من الحواجز العسكرية تأمين مركوب لهم، وغالبية المنشآت الحرفية الصغيرة لم تعد تستطيع تأمين مواصلات لعمالها بسبب ارتفاع تكاليف النقل وغلاء المحروقات، والتي تفوق قدرة تلك المنشآت، ونتيجة لذلك تقطعت السبل بالعمال، حتى التنقل داخل المدينة الصناعية صعب جداً لعدم توفر نقل داخلي رغم كبر مساحة المدينة والبعد والمسافات الطويلة بين قطاعاتها.

وعلى ما يبدو أن إدارة المدينة الصناعية لم تستطع إيجاد حل لهذه المشكلة الأساسية والجوهرية فالمواصلات هي عصب الحياة وخاصة في المناطق الصناعية، حيث بات أغلب العمال مقيمين في أماكن عملهم ليوفروا على أنفسهم مشقة الذهاب والإياب التي تكلفهم ساعتين يومياً ورغم وجود باصات تابعة لشركة خاصة على خط النقل إلا أن عدد هذه الباصات قليل جداً ولا يبدأ الباص بالسير حتى يمتلئ بأكمله وهو ما يؤدي إلى انتظار لمدة ساعة أو ساعتين كي يسير الباص إضافة إلى مسافة الطريق التي تستغرق الساعة تقريباً، ناهيك عن عدد الحواجز العسكرية ومباحث المرور وشرطة المرور وكل هؤلاء يزيدون في عملية التأخير للسيارات الذاهبة من وإلى المدينة الصناعية والتي تتسبب بارتفاع تكاليف النقل والازدحام على الحواجز.

استيراد مكونات تجميع السيارات... ربح أم خسارة؟!

يقول الخبر: إن الحكومة وافقت على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالسماح لشركات تجميع السيارات المرخصة وفق نظام الصالات الثلاث- والشركات الحاصلة على إجازة استثمار على أساس ثلاث صالات- باستيراد مكونات تجميع السيارات بأنواعها وفق نظام «CKD» ووفق اشتراطات محددة.

■ باسل ياسين

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن الحكومة كانت قد أوقف استيراد هذه المكونات خلال السنوات السابقة، وذلك حفاظاً على القطع الأجنبي، ومن أجل توجيهه لاستيراد المواد الأساسية والأكثر ضرورة كأولوية، وقد كانت محقة في ذلك.

فمع كل التمنيات والرغبات في أن تكون لدينا صناعة متكاملة للسيارات محلياً، موطّنة ومتطورة، وليست تجميعية فقط، لكنا نتساءل هنا:

هل انتهت الأولوية لدى الحكومة بالحفاظ على القطع وحسن إدارته وتوجيهه إلى استيراد الضروريات، بحيث أعادت السماح باستيراد هذه المكونات الآن كاستثناء؟

شروط الاستيراد

بحسب المعلومات المتداولة حول التوصية والموافقة الحكومية أعلاه، فقد مُنح أصحاب شركات تجميع السيارات مهلة زمنية لفتح ثلاث صالات، واحدة للّحام، وأخرى للدهان، وثالثة للتركيب وتجميع المكونات، وألّا يقتصر الأمر على فتح صالة واحدة للتجميع فقط.

ومن الاشتراطات التي حددتها توصية اللجنة الاقتصادية، منح هذه الشركات مهلة عام واحد كحدّ أقصى للانتقال إلى تجميع مكونات السيارات الكهربائية، وأن تقدم تلك الشركات لوزارة الصناعة خطة عمل مبرمجة زمنياً لإنشاء معامل لتصنيع «زجاج السيارات، فرش السيارات...».

وبحسب وزير الصناعة نقلاً عن صحيفة الوطن، أن: «الهدف من القرار هو الطلب من الجهات المحددة والواردة في التوصية موافاة اللجنة الاقتصادية بالبيانات الدقيقة المطلوبة، حتى تتم دراستها واتخاذ القرار اللازم، مبيناً أنه لا يزال مطلوباً من وزارة الصناعة تأمين بعض المتطلبات، ومن مصرف سورية المركزي بعض المعطيات لتحريك الجهات المعنية، وتأمين كل الحيثيات اللازمة حول الموضوع لتتم دراستها».

وقد أضاف الوزير: «إن أصحاب الشركات ومعامل تجميع السيارات تقدموا خلال الفترة الماضية بالكثير من الطلبات، لكن معظمها لا يحقق قيمة مضافة، وهي بخلاف ما يتم العمل عليه من توسّع بدراسة الموضوع لتحقيق قيمة مضافة، خاصة أن القرار يستهدف الشركات ذات الثلاث صالات التي يتم العمل على حصرها وتحديد طاقاتها الإنتاجية».

هذا وهدف القرار، كما ذكر، إلى رفع القيمة المضافة المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء معامل لتصنيع مستلزمات السيارات، وتوفير القطع الأجنبي عوضاً عن استيراد بعض مكونات أو قطع تبديل السيارات، والذي يشكل جزءاً لا يستهان به من الاستيراد.

مذكرة تبريرية

توجد في سورية 8 شركات مرخصة لتجميع سيارات، تعمل منها حالياً 5 شركات فقط، حيث ما زالت الشركات الأخرى قيد الإطلاق، وتصل قدرة تجميعها إلى نحو 3 آلاف سيارة.

وبحسب مذكرة مشتركة أعدتها «وزارة الصناعة» و«وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية» و«وزارة المالية» بيّنت أن استيراد مكونات السيارات من عام 2017 وحتى نهاية الربع الثاني من عام 2019 بلغ 71,4 مليون دولار، مشيرة إلى أن شركات تجميع السيارات العاملة في سورية منذ انطلاق عملها لم تحصل على أي قطع أجنبي من مصرف سورية المركزي لتمويل مستورداتها، كما أنها رفدت الخزينة بنحو 60 مليار ليرة، أي ما يعادل 100 مليون دولار، خلال العام الماضي عبر الرسوم الجمركية ورسوم تسجيل السيارات لدى مديريات النقل.

استنزاف أم رفد للخزينة

من المفروغ منه أن الصناعات، حتى بشكلها التجميعي، والإنتاج بشكل عام، له العديد من الفوائد على الاقتصاد الوطني، وخاصة بما يمثله من إضافة على مستوى الاستثمار المحلي وتشغيل اليد العاملة، وبما توفره الصناعة من عتبة تقنية للصناعة المحلية، مع الإمكانية المستقبلية لاستبدال الصناعات الجاهزة كليًا من الخارج، أي توفير جزء من القطع المخصص للاستيراد، في حال توفرت النية الجدية لذلك، وهي ما تحتاج لدعم حقيقي ومفتوح من الحكومة.

بالمقابل، فإن ما ورد أعلاه من أرقام في المذكرة الوزارية، يبين وكأن عملية تجميع السيارات كانت مربحة عموماً، فبالرغم من عدم تمويل المركزي بالقطع الأجنبي لهذه الصناعة التجميعية، إلا أن ما تم ذكره حول رفد الخزينة بالمليارات «المقيمة جميعها بالدولار» بعضها رسوم محلية مسددة بالليرة السورية أصلاً، وبعضها الآخر رسوم لقاء عمليات إعادة التصدير لبعض السيارات المجمعة وهي مسددة بالدولار، ومن غير الواضح ما هي القيمة المضافة الحقيقية كعائد نهائي للاقتصاد الوطني، اللهم باستثناء عوائد الأرباح للشركات نفسها، سواء من خلال عمليات التجميع والبيع «المحلي والخارجي»، تجميع وقطع ومفردات، أو من خلال تباين سعر الصرف، وخاصة في حال كان تأمين هذا القَطع من خلال عمليات المضاربة عليه داخلاً.

أما السؤال الذي يفرض نفسه بالنتيجة استناداً للتوصية والموافقة والاشتراطات:

هل نحن بحاجة الآن للسيارات السياحية المجمعة محلياً، بما في ذلك العاملة بالطاقة الكهربائية، والتي سيكون سعرها المحلي بعشرات الملايين من الليرات السورية، بل ربما بالمئات منها، في ظل عدم توفر الكهرباء للمواطن والصناعة أصلاً؟

الاستفادة للشركات من عمليات الاستيراد «للمكونات» وقطع الغيار المعدة للبيع على وضعها ومن الأرباح جراء عملية التجميع والبيع للسيارات وجراء تباين سعر الصرف بغض النظر عن مصدره

لمن الاستثناء؟!

من المفروغ منه، أن مخرجات هذه الصناعة التجميعية على المستوى المحلي «كسيارات سياحية» لن تستفيد منها إلا النخبة المليئة، وليست الغالبية المسحوقة، التي ربما ستحتاج إلى عشرات السنين لتجميع ثمنها، ولن تتمكن من ذلك بسبب الواقع الاقتصادي المعيشي المجحف بحقها، وبسبب ضعف الأجور!

أما الاستفادة الأكبر فهي للشركات نفسها، من خلال عمليات الاستيراد «للمكونات»، التي يدخل ضمنها الكثير من قطع الغيار والتبديل المعدة للبيع على وضعها، ومن خلال الأرباح الاجمالية بالنتيجة جراء عملية التجميع والبيع للسيارات، وجراء تباين سعر الصرف، بغض النظر عن مصدره.

فعند فتح المجال أمام تأمين القَطع من مصادر «خاصة خارجية»، بعيداً عن المصرف المركزي والمصارف العاملة المرخصة محلياً، رغم مخاطر هذه العملية، وبالإضافة إلى استثناء معامل تجميع السيارات، فربما هناك الكثير من الأولويات لاستثمار ذلك القَطع في التصنيع المحلي «مع الكثير من الضوابط والاشتراطات طبعاً، وخاصة ما يتعلق بتأمين القَطع من السوق المحلي، أي عبر عمليات المضاربة»، مثل: تصنيع الجرارات الزراعية، ومعامل الأدوية البشرية والبيطرية والمبيدات الحشرية والأسمدة، ومعامل الصناعات الغذائية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي المحلي، حتى معامل تصنيع ألواح الطاقة الكهروضوئية في ظل الظروف الطاقية الصعبة التي تمر فيها البلاد، وغيرها الكثير مما هو موضوع أصلاً ضمن خطة الحكومة كبدائل للمستوردات!.

فلماذا الاستثناء لهذه الصناعة التجميعية دوناً عن سواها بهذه السماحية الآن؟

في فهم معنى «الغاز مقابل الروبل»

هنا الحلقة العاشرة، ويمكن الرجوع عبر الروابط للحلقات السابقة: الأولى «1- العقوبات وسعر الصرف»، الثانية «2- إذا أردنا أن نعرف ماذا في إيطاليا»، الثالثة «3-خلية الرأسمالية الأولى»، الرابعة «4- خطوة أخيرة قبل ظهور النقد»، الخامسة «5-أنتم ملح الأرض!»، السادسة «6- العملة رمزاً للقيمة!»، السابعة «7- رأس المال!»، الثامنة «8- الربح!»، التاسعة «9-التضخم!»، العاشرة «10-التضخم مجدداً، ووصولاً لعتبة البترودولار»

ركزنا في الحلقتين الماضيتين على التضخم بوصفه أحد الأعراض الكاشفة للمرض الرأسمالي، وبوصفه أحد أهم أدوات النهب التي تستخدم على النطاقات المحلية والدولية، ومن جيوب أصحاب الأجر باتجاه أصحاب الأرباح، ومن الشعوب والدول المنهوبة باتجاه المركز الغربي، وباستخدام الدولار بالدرجة الأولى.

انتقلنا بعد ذلك إلى معاينة تدريجية تاريخية لجملة مراحل قادتنا إلى الوضع الراهن الذي يعيشه العالم وهي: «1- ما قبل بريتين وودز، 2- بريتين وودز، 3- الاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ» 4-البترودولار «مقدمة»». وهنا سنستكمل فقرة البترودولار، وننتقل بعدها إلى معاينة المرحلة الراهنة التي نعيشها؛ مرحلة «غاز-روبل»، وننتهي إلى بناء تصورٍ أولي عمّا يمكن أن تؤول إليه الأمور في المدى المتوسط...

■ مهند دليقان

«الهدف النهائي لهذه السلسلة هو أن يتمكن القارئ من تكوين رأي مستنير مما يجري هذه الأيام من تحولات كبرى على الساحة العالمية بما يخص البترودولار والدولار نفسه، وضمناً مسألة «الغاز بالروبل» بوصفها نقطة علام في الانتقال نحو مرحلة جديدة، ليس بالنسبة لروسيا وحدها، بل وللعالم بأسره...»

وإذاً فلنتابع...

البترودولار

في نهاية الحلقة السابقة كنا قد وصلنا إلى اللحظة التاريخية التي حمّل فيها شارل ديغول الطائرة- التي اتجه على متنها نحو واشنطن- بالدولارات الورقية مطالباً باستبدالها ذهباً، وعاد بما يقال: إنه بلغ 200 طن من الذهب، وقلنا: إنّ تلك اللحظة كانت الإيذان بتحوّل قادم في النظام المالي العالمي الذي تم إرساؤه في اتفاقية بريتين وودز عام 1944.

وإذاً، فقد كان أصحاب الدولار حتى تلك اللحظة وابتداءً من 1944، يقومون بطباعة الدولار دون تغطية ذهبية، ويشترون به بضائع حقيقية من العالم بأسره، مراكمين بذلك ثروات فلكية بين أيديهم على حساب العالم بأسره.

منطق الأمور، ابتداءً مما سُمي «صدمة نيكسون»، أي إعلانه عن فك ارتباط الدولار بالذهب، هو أنّ ذلك الإعلان، من شأنه أن يدفع نحو انكشاف التضخم الهائل للدولار، وأن يدفع نحو انهياره بسرعة قياسية. وانهيار الدولار عدا عمّا يمكن أن يحدثه من زلازل عالمية، فإنّ أوضح نتائجه المباشرة ستكون تلك التي ستحصل في الداخل الأمريكي نفسه؛ فانهيار قيمة الدولار تعني ارتفاع تكاليف المعيشة في الداخل الأمريكي بصورة فلكية، وهذا سيعني نهاية عصر الاستهلاك المفرط داخل الولايات المتحدة، والذي أمّن لسلطاتها تحييداً كاملاً تقريباً للشعب الأمريكي ليس عن السياسة الدولية فحسب، بل وحتى عن السياسة الداخلية. وانتهاء هذه «الحيادية» أو بالأحرى اللامبالاة، بالتوازي مع انهيار المستوى المعيشي، كان من شأنه أن يخلخل إلى الحد الأقصى الاستقرار الداخلي للولايات المتحدة، ناهيك عن دورها الدولي.

لهذه الأسباب كلها، كان من غير الممكن لأرباب الدولار أن يقبلوا ببساطة بإزاحته عن عرشه كعملة تبادل عالمية، وكان لا بد من فرض استمرار وضعه هذا بكل السبل الممكنة...

كان من غير الممكن لأرباب الدولار أن يقبلوا ببساطة بإزاحته عن عرشه كعملة تبادل عالمية وكان لا بد من فرض استمرار وضعه هذا بكل السبل الممكنة...

وضمن الأدوات التي استخدمت لتحقيق ذلك، فإنّ الأكثر أساسية هي ما يلي:

أولاً: كان عددٌ كبير من دول العالم، وعلى أساس اتفاقية بريتين وودز نفسها، وبجهود صندوق النقد الدولي، قد تورّط بمراكمة احتياطات كبرى من الدولار؛ فالدولار لم يكن عملة تداول عالمي فحسب، بل وأيضاً كان عملة احتياط عالمية؛ أي أنّ عدداً من البنوك المركزية حول العالم، كانت تخزنه إلى جانب الذهب، وأكثر من الذهب، بوصفه الأساس الذي تستند إليه في طباعة عملاتها المحلية... ما يعني أنّ انهيار قيمة الدولار، كان سيعني أيضاً انهيار جملة عملات حول العالم. وبالمختصر، فقد كان الدولار «ورطة جماعية» لعدد كبير من الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال حول العالم، وكان استمرار التكاذب المشترك حول احتفاظه بقيمته حلاً مؤقتاً على الأقل، ريثما يتم الإعداد لحلول ما للورطة...

ثانياً: وسواء كان الحديث عن دول متورطة بالدولار أو غير متورطة به، وخاصة عن دول لديها من الثروات والاحتياطات غير الدولارية ما يمكنها من تجاوز الدولار، فقد كانت الأداة المهمة الثانية في الحفاظ على موقع الدولار العالمي، هي الأداة القهرية: الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم بأسره، عبر ما يزيد عن 800 قاعدة عسكرية. وضمناً السيطرة على مختلف طرق التجارة الأساسية في العالم، وخاصة طرق التجارة البحرية، وهي ذاتها الطرق الأساسية لتجارة الطاقة في حينه، ونسبياً حتى الآن.

ثالثاً: فرض تسعير النفط بالدولار حصراً في جميع المعاملات الدولية، والطريق نحو ذلك كان «الاتفاق/ الفرض» مع الدول الأساسية المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية... وجرى ذلك بشكل كامل بعد حرب تشرين

11- «الأخيرة»: الآن وهنا... لمحة عن المستقبل

1973، والتي قيل إنّ النفط استخدم في حينها «كسلاح بيد العرب»، ولكنّ النتيجة التاريخية هي أنّ أزمة النفط في حينه بالتوازي مع الاتفاق الأمريكي السعودي على فرض التسعير بالدولار حصراً، كانت أنّ الدولار انتقل من معيار الذهب إلى مرحلة البترودولار...

بكلام آخر، فإنّ الدولار بات يحوز قيمته من تسعير النفط به؛ وبما أنّ النفط هو البضاعة الأكثر أهمية بين الخامات كلها، وهو قائد سوق الخامات، فكان ذلك يعني شيئين واضحين، **الأول** هو أنّ الكل سيبقى محتاجاً لاستخدام الدولار ما دام محتاجاً لشراء النفط («أي أنّ الطلب على الدولار سيستمر وبالتالي فإنّ سعره لن ينهار»)، **والثاني** هو أنّ أسعار الخامات كلها «بما أن النفط قائدها» ستكون هي الأخرى بالدولار أيضاً... وتسعير الخامات في التبادلات الدولية بالدولار، يعني أنّ التجارة الدولية بأسرها، ستبقى قائمة على أساس الدولار.

تقدير «متسامح» لتضخم الدولار

سمحت هذه العملية للأمريكان بمواصلة طباعة الدولار دون تغطية، وبمواصلة نهب العالم عبره لعقود تالية... ولكنّ القانون الموضوعي دائماً ما يجد طريقه للتعبير عن نفسه، مهما حاول البشر الاحتيال عليه:

فرغم اتساع رقعة العالم واتساع رقعة التجارة الدولية، إلا أنّ تحول العالم بأسره إلى سوق واحدة، دفع في نهاية المطاف إلى أنّ القانون الذي يتم تطبيقه على الكتلة النقدية في إطار اقتصاد واحد لدولة واحدة، بات هو نفسه يطبق بشكل أوضح على الكتلة النقدية الدولارية في العالم بأسره...

باتت الكتلة الدولارية المعروضة في التداول العالمي، أكبر بما لا يقاس من حجم الإنتاج العالمي. على سبيل المثال لقد تم تقدير كتلة الدولارات المتداولة في العالم عام 2008 بأنها بين 600–1000 ترليون دولار. عام 2010، وكان تقدير حجم الناتج الإجمالي العالمي هو حوالي 62 ترليون دولار.

كنا قد مررنا في حلقة سابقة على القانون الذي يحدد الكتلة النقدية الضرورية وهو:

الكتلة النقدية الضرورية = كتلة البضائع/سرعة الدوران

وقلنا إنّ رقم سرعة الدوران يتراوح بين 1 و5، وهو دائماً أكبر من 1.

وقلنا إنّ وجود كتلة نقدية في التداول «معروض نقدي» أكبر من الكتلة النقدية الضرورية، يعني أنّ هنالك تضخماً، تزداد نسبته كلما زادت نسبة المعروض النقدي في التداول على الكتلة النقدية الضرورية.

وإذاً، فلنحاول حساب الكتلة النقدية الدولارية الضرورية. وضمن هذا الحساب لعام 2010، علينا أن نأخذ في الحساب الاعتبارين التاليين:

الدولار في حينه، ليس عملة التداول العالمي الوحيدة، فهنالك إلى جانبه اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني...

هنالك أسواق بكاملها في ذلك الوقت، كانت قد خرجت وإنْ جزئياً من التداول الدولاري الداخلي، بينها السوق الأوروبي، والصيني والروسي.

هذان الاعتباران يعنيان أنّ الدولار لم يكن يمثل في تلك المرحلة كل التبادلات الدولية، أي أنه لم يكن يمثل كامل الناتج الإجمالي العالمي، وإنما جزءاً منه. وذلك الجزء لا يخدم أكثر من 50% من مجمل الناتج العالمي.

وبافتراض أنّ سرعة الدوران هي 1,5 فقط، مع أنها بالتأكيد أكبر من ذلك، وخاصة مع الدور الجديد للبورصة «منذ أواسط التسعينات باتت المضاربة تشكل 90% من أنشطة البورصات، مقارنة بـ 10% قبل ذلك... والمضاربة هي شكل من أشكال تسريع دوران المال».

مع هذه الافتراضات والاعتبارات كلها، بات يمكننا تقدير الكتلة الدولارية الضرورية عالمياً عام 2010:

الكتلة الدولارية الضرورية = 50% من الناتج العالمي/1,5= 20,6 ترليون دولار.

أي أنّ ما كان يحتاجه العالم فعلاً عام 2010 من الدولارات لا يتجاوز 21 ترليون دولار، في حين أنّ كم الدولارات الموجود في التداول هو على الأقل 600 ترليون دولار... ما يعني تضخماً نسبته 21/600= 2857%...

وعلينا أن نتذكر أنّ كل هذه الحسابات، هي تقريبية وافتراضية لأنها قائمة أساساً على جملة أرقام بينها الافتراضي وبينها المتلاعب بطريقة حسابه؛

فأما الحجم الفعلي للدولار في السوق العالمية، فلا يمكن لأحد أن يحسبه بدقة ويعرفه إلا البنك الفيدرالي نفسه. وأما بالنسبة للأرقام الحقيقية للناتج العالمي فهي دائماً أقل بكثير من الأرقام المعلنة؛ وكنا قد أشرنا في الحلقة الماضية إلى التلاعب الذي يجري في طريقة الحساب الميركانتيلية لحجم الناتج ويسمح بتضخيمه بشكل هائل، كأساس لزيادة طباعة النقود، وبالتالي كأساس لزيادة التضخم... بوصفه أداة للنهب.

الأداة الثانية في الحفاظ على موقع الدولار العالمي هي الأداة القهرية: الانتشار العسكري الأمريكي عبر ما يزيد عن 800 قاعدة عسكرية

غاز- روبل

شكّل الإعلان الروسي يوم 23 آذار الماضي، عن بيع الغاز الروسي لـ«الدول غير الصديقة» بالروبل، عنواناً لمرحلة جديدة بالكامل، ليس بالنسبة لروسيا وحدها، بل وللعالم بأسره.

قبل كل شيء، كان من الممكن ملاحظة تأثير ذلك القرار بشكل فوري تقريباً على سعر صرف الروبل الروسي، «وهو ما توقفنا عنده في الحلقة الأولى من هذه السلسلة»، ونختصره هنا بالقول: إنّه إذا كان من المعتاد أنّ الولايات المتحدة حين تعاقب بلداً من البلدان، فإنّ أول الآثار الواضحة هي انهيار سعر صرف عملته، وتالياً تداعي اقتصاده وتدهوره، ومعه تدهور الوضع المعيشي لسكان ذلك البلد.

ما حصل مع روسيا، ورغم أن العقوبات التي طبقت عليها حتى الآن، وعبر 6 موجات، هي عقوبات غير مسبوقة على الإطلاق، بكثافتها وتنوعها وعدد الأطراف المشاركة فيها، إلا أنّ النتيجة جاءت عكسية؛ فسعر صرف الروبل بات الآن أفضل مما كان عليه قبل العقوبات، بل وفي أفضل وضع له منذ ما يقرب 5 سنوات.

أضف إلى ذلك، أنّ حجم التضخم وارتفاع

الأسعار في الدول التي طبقت العقوبات، أعلى منه في روسيا نفسها؛ حتى إنّ بعض المواد الأساسية «البنزين مثلاً» قد انخفض سعرها في روسيا حوالي 10% عما كان عليه قبل 24 شباط. وأما بالنسبة لأسعار الخدمات المنزلية الأساسية «غاز منزلي، كهرباء، انترنت، مواصلات، مياه ساخنة» فإنها بقيت على حالها دون أي تغيير في روسيا، بينما ترتفع بشكل متواصل في كل الدول التي طبقت العقوبات.

ولكن هذا كلّه، ليس جوهر المسألة، وإنْ كان مهماً بحد ذاته بوصفه مؤشراً هاماً على أنّ هنالك شيئاً جديداً، على الأقل ضمن ما نتذكره كأفراد وما عايشناه من التاريخ... وربما من المفيد قبل الانتقال إلى المعاني العميقة لـ«الغاز- روبل»، أن نستحضر بشكل مختصر مثالاً تاريخياً مشابهاً إلى حد ما، ومن روسيا نفسها.

هامش: «الإصلاح المالي لعام 1947»

يستحق الإصلاح المالي الذي أجراه ستالين عام 1947 في الاتحاد السوفييتي، أن يدرس بشكل مستقل وموسع. ولن ندخل هنا في تفاصيله كلها، ولكن سنذكر بضع نقاط أساسية حوله:

من المعلوم أنّ الاتحاد السوفييتي كان قد تعرض خلال الحرب العالمية الثانية لأقسى وأضخم حجم من الخسائر مقارنة بكل القوى التي شاركت في الحرب، بما في ذلك ألمانيا النازية نفسها؛ يكفي أن نقول: إنّ ما يصل إلى 25 مليون روسي قد قتلوا خلال تلك الحرب، ناهيك عن الدمار الهائل لمدن بأسرها.

رغم ذلك كلّه، تمكن السوفييت من تحقيق معجزة كبرى في عملية إعادة الإعمار، هي في الحقيقة أضخم بما لا يقاس مما يسمى «المعجزة الألمانية» والتي استندت لتمويل غربي كثيف كان هدفه الأساسي تحويل ألمانيا الغربية إلى خط تماس مباشر مع الاتحاد السوفييتي، وإلى مركز أساسي ضمن الحرب الباردة بأشكالها المتنوعة.

كي لا يبقى الكلام عاماً، سنذكر بضعة أرقام ومعلومات أساسية حول نتائج الإصلاح المالي الذي أجراه ستالين عام 1947، كجزء من خطة اقتصادية-سياسية متكاملة:

رفض ستالين التوقيع على اتفاقية بريتين وودز، رغم أن الوفد السوفييتي شارك في إعداد وثائق المؤتمر حتى آخر لحظة، ضمن إيحاء بإمكانية التوقيع. وكان ذلك بغرض التقليل من مساوئ ذلك المؤتمر قدر الإمكان. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاتحاد السوفييتي في حينه لم يكن قد امتلك السلاح النووي بعد، ووصلت الأمور بالأمريكان والبريطانيين أن هددوا بشكل مباشر وشبه مباشر باستخدام ذلك السلاح في حال امتنع الاتحاد السوفييتي عن الخضوع... «كشفت الوثائق التاريخية لاحقاً الخطة الأمريكية البريطانية «unthinkable» لعام 1945، والتي تضع الخطوط العريضة لحرب محتملة مع الاتحاد السوفييتي، ناهيك عن المذكرة رقم 329 للجنة المخابرات الأمريكية المشتركة في العام نفسه، والتي حددت 20 هدفاً في الاتحاد السوفييتي وفي المناطق التي يسيطر عليها، لضربات نووية. وبين هذه الحوادث الأساسية التي سبقت الإصلاح المالي لستالين لا يمكن إغفال خطاب ونستون تشرشل في فولتون الأمريكية يوم 5 آذار 1946، والذي قال فيه علناً بـ: «ضرورة توحد الولايات المتحدة وبريطانيا لمحاربة شيوعية الاتحاد السوفييتي».

زاد المعروض النقدي خلال الحرب «أي زاد التضخم وانخفضت القدرة الشرائية للعملات» بالشكل التالي: في ألمانيا 6 مرات، إيطاليا 10 مرات، اليابان 11 مرة، الاتحاد السوفييتي 4 مرات.

تمكن الاتحاد السوفييتي بفضل مجمل السياسات التي اتخذها، وفي مركزها إصلاح 1947، أن ينهي نظام بطاقات/ كوبونات الإعاشة، في عام الإصلاح نفسه، بينما استمر نظام البطاقات/ الكوبونات في كل دول أوروبا لأعوام بعد ذلك؛ حتى بريطانيا التي لم تجر الحرب على أراضيها، فإنّ البطاقات لم تلغ فيها حتى مطلع الخمسينيات.

رافق إلغاء البطاقات في الاتحاد السوفييتي «وعلى عكس كل الدول الأخرى» انخفاض في أسعار الخبز والطحين والمعكرونة والحبوب والبيرة. وبذلك تم تخفيض أسعار الخبز والدقيق بمعدل 12%. والحبوب والمعكرونة- بنسبة 10%. إلخ. ومنذ عام 1949 بات تخفيض الأسعار السنوي في الربيع، تقليداً ثابتاً «إلى أن جاءت «إصلاحات» خروتشوف ودمرت ذلك».

زاد الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي عام 1950 بمقدار 8,8 مرة مقارنة بعام 1913، وجميع المنتجات الصناعية- بمقدار 13 ضعفاً، وإنتاج وسائل الإنتاج «المجموعة أ: أي وسائل إنتاج وسائل الإنتاج» - بمقدار 27 ضعفاً، وإنتاجية العمل الاجتماعي- بمقدار 8,4 مرة.

تضمن الإصلاح ربط الروبل بالذهب، واستخدام روبلين: واحد للتبادل الداخلي، وثان للتبادل الخارجي، ورفض ستالين أن تتم أي تجارة خارجية للاتحاد السوفييتي على أساس الدولار، وتمكن خلال بضع سنوات من الاتفاق مع عدد من الدول لتشكيل حيّز اقتصادي عالمي خارج سطوة الدولار... وهذه وحدها تسمح لنا بفهم حجم الحقد الذي تحمله الرأسمالية ككل ضد ستالين، والمستمر حتى اللحظة؛ لأنّ المطلوب ليس دفن الشخص فقط، بل ودفن النموذج معه...

ملاحظة:

الغرض من استحضار هذا المثال التاريخي يتلخص في نقطتين أساسيتين:

أولاً: حين تتوفر الإرادة السياسية المنحازة لعموم الناس، فإنّ بلداً بحجم وإمكانات روسيا، يمكنه أن يقف في وجه الغرب مجتمعاً، مع الأخذ بالاعتبار أنّ ظروف روسيا الآن «عسكرياً واقتصادياً ودولياً» أفضل بما لا يقاس مما كانت عليه يوم رفض ستالين توقيع بريتين وودز، ويوم أجرى الإصلاح المالي لعام 1947.

ثانياً: إنّ كل ما نراه من إجراءات تقوم بها روسيا حتى اليوم، لم يصل بعد، وما يزال أمامه طريق غير قصير، ليرتقي إلى مستوى ما قام به ستالين في حينه... أي أنّ الطاقات الكامنة ما تزال أكبر بكثير مما نراه حتى الآن، ويعني ذلك أيضاً أنّ التوازنات الداخلية ضمن مؤسسة الحكم الروسي، بما تمثله اجتماعياً، ما تزال بعيدة عمّا كانت عليه أيام ستالين، وإنْ كان الاتجاه الموضوعي للأحداث، سيدفعها دفعاً، وبشكل متعاظم، باتجاهٍ محددٍ لا بديل عنه.

بعض معاني «غاز- روبل»

بعد هذا الفاصل التاريخي، نعود مجدداً لقراءة معاني «غاز- روبل» المعاصرة، والتي يمكن أن نلخصها بما يلي:

أولاً: فرض الروبل كعملة لقسم من التبادلات الطاقية في العالم، إضافة إلى تكثيف التبادلات البينية بالعملات المحلية، يعني وضع الأساس الأولي لضرب البترودولار؛ أي أنّ الباب بات مفتوحاً بالمعنى التاريخي، أمام منتجي ومشتري حوامل الطاقة، لكي يتحرروا من استعباد الدولار المتضخم ومن نهبه.

ثانياً: إذا كان البترودولار «أي تسعير الطاقة بالدولار»، هو الأداة الأساسية التي حمى الدولار موقعه العالمي من خلالها، وتالياً نهبه، فإنّ انهيار البترودولار، سيعني أيضاً انهيار الدولار نفسه، الذي لن يكون مغطى عندها لا بالذهب ولا بالطاقة، وسيكون النموذج الأول لمعارضته قد تم إرساؤه ولم تنفع ضده لا القواعد العسكرية ولا العقوبات الاقتصادية ولا المهرجانات السياسية.

ثالثاً: انهيار الدولار سيعني انهيار المنظومة العالمية بأسرها، ليس المالية والاقتصادية فحسب بل والسياسية أيضاً... وهذه عملية يكاد يكون من المستحيل حصر حجم تأثيراتها وامتداداتها على العالم بأسره، بما في ذلك وضع الأنظمة المختلفة ووضع الأزمات الإقليمية المختلفة.

رابعاً: بات معلناً أن روسيا ستنتقل لتسعير كافة صادراتها من المواد الخام بالروبل، وليس الغاز فقط. وبما أنّ النفط والغاز هما قائدا سوق الخامات، فهذا يعني أنّ عملية التحرر من الدولار، لن تقف عند حدود الطاقة، بل ستشمل مع الوقت كل الخامات الأولية... وإنهاء خضوع الخامات للتبادل الدولاري، لن يعني انهيار الدولار فحسب، بل سيعني انهيار الأساس الأكثر أهمية للاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ»، أي أن هذه العملية، بتطورها، من شأنها أن تحدث انقلاباً جيوسياسياً واقتصادياً عالمياً يطوي مرحلة الاستعمار الغربي بشقيه المباشر والاقتصادي، والمستمرة منذ ما يقرب الأربعة قرون.

عام 2010 كان كم الدولارات الموجود في التداول هو على الأقل 600 تريليون دولار... ما يعني تضخماً نسبته 2857%...

خاتمة

قد تبدو الاستنتاجات/ التوقعات التي ختمنا بها هذه السلسلة بالنسبة للبعض، ضرباً من الخيال والتمني، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو ما يلي:

أولاً: استكمال العمليات التاريخية التي ذكرناها أعلاه، لن يتم خلال أشهر أو سنوات قليلة، بل سيأخذ مداه، وربما يحتاج عقداً أو أكثر حتى يتبلور بشكل كامل... المهم في المسألة هو فهم الاتجاه التاريخي، الميل العام، الذي تسير وفقه الأحداث.

ثانياً: قبل 10 سنوات من الآن، كان أولئك الذين يقولون بأزمة أمريكية مستعصية وغير قابلة بالحل، يُتهمون بالجنون، وقبل عشرين عاماً كانوا يُتهمون بالجنون المطلق... ولكن ها هي الحياة تتكلم بنفسها.

ثالثاً: هذه العمليات بأسرها، لا يمكنها أن تكتمل دون أن تقترن بـ«العامل الذاتي»، أي بالنشاط المنظم والموحد لأصحاب المصلحة في التغيير، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية... وهؤلاء هم المنهوبون حول العالم، والذين لا ينهبهم الدولار فقط «وإن كان أكبر ناهبيهم» بل وتنهبهم أيضاً عملاتهم المحلية، وعلى العموم الرأسمالية في كل مكان...

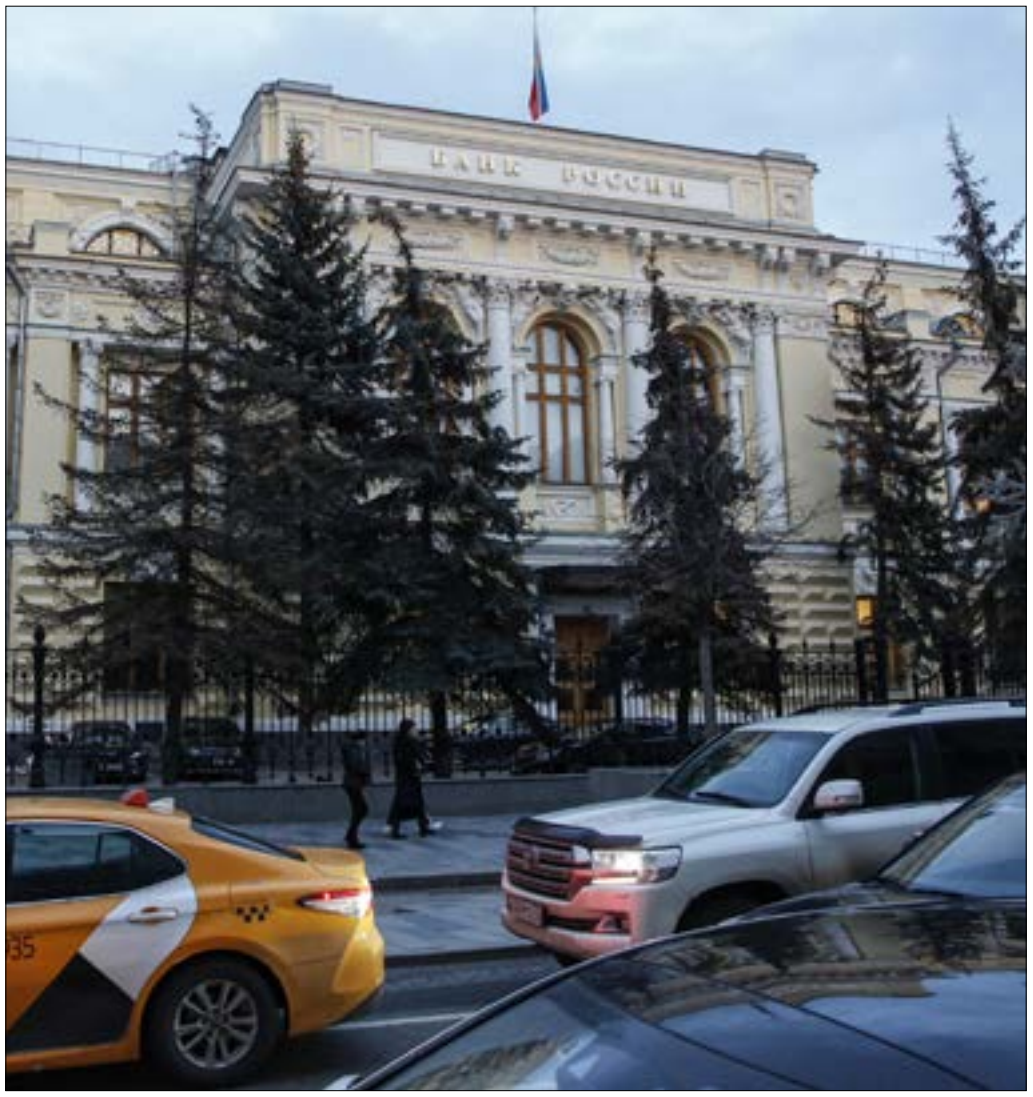

تكلفة المواصلات والاتصالات فقط تبتلع الأجور

مع الارتفاعات المتتالية على الأسعار عموماً، للسلع والخدمات، ارتفعت الفاتورة الشهرية للأسرة على بعض الخدمات الضرورية بشكل كبير، حتى إن بعضها فقط أصبح أكبر من وسطي الدخل الشهري، لكنها مع ضخامتها تضيع في لجة إجمالي النفقات الشهرية الكبيرة للأسرة.

■ سوسن عجيب

فالنفقة الشهرية التي تتكبدها الأسرة على خدمات المواصلات والاتصالات أصبحت توازي أو أعلى من وسطي الدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الضغط في هذه الكتلة من الإنفاق لضرورتها.

تكلفة المواصلات

دعونا نجري حسبة بسيطة لوسطي إنفاق أسرة مكونة من 5 أفراد على خدمات المواصلات الضرورية شهرياً، بواقع 300 ليرة لكل وسيلة مواصلات فقط بحسب الجدول التالي:

أفراد الأسرة	التكلفة الشهرية/ ليرة	ملاحظات
رب الأسرة / المعيل	31,200	وسيلتي مواصلات ذهاباً ومثلها للإياب يومياً، وبواقع 26 يوم عمل.
ربة الأسرة	9,600	وسيلتا مواصلات ذهاباً ومثلها للإياب، وبواقع 8 مرات اضطرارية للخروج من المنزل شهرياً فقط.
طالب جامعي واحد	19,200	وسيلتا مواصلات ذهاباً ومثلها للإياب يومياً، وبواقع 16 يوم دوام فقط.
طفلين مرافقين لربة الأسرة	9,600	بحال التمكن من عدم التسديد عن أحدهما في وسائل المواصلات.
المجموع	69,600	

ومع إضافة بعض الحالات الاضطرارية للجوء إلى التكسي سرفيس أو التكسي من قبل أفراد الأسرة خلال الشهر، فإن الحد الأدنى لإنفاق الأسرة على المواصلات قد يصل لحدود 100,000 ليرة شهرياً، أي 100% من وسطي الأجور تقريباً.

تكلفة الاتصالات

كذلك دعونا نجري حسبة تقريبية بسيطة لوسطي إنفاق أسرة مكونة من 5 أفراد على بعض مفردات خدمات الاتصالات الضرورية شهرياً، بعد الزيادة الأخيرة على أسعار الاتصالات، وفق الجدول التالي:

الخدمة	التكلفة الشهرية / ليرة	ملاحظات
اشتراك بالإنترنت بسرعة 2 ميغا	6,800	دون رسوم واضافات
الاتصال من جوال مسبق الدفع	8,100	بواقع اتصالين لكل فرد يومياً، بتكلفة 27 ليرة للدقيقة.
رسائل نصية من جوال مسبق الدفع	4,050	بواقع رسالة واحدة لكل فرد بتكلفة 27 ليرة للرسالة.
خدمة باقات السيرف مسبق الدفع عبر الجوال	4,000	لفردين من الأسرة فقط، بواقع استهلاك 2000 ليرة شهرياً لكل منهم.
الاشتراك بالهاتف الأرضي الثابت	1,000	دون دقائق اتصال ودون ميزات ودون ضرائب ورسوم.
المجموع	23,950	

الأرقام أعلاه توضح أن تكاليف خدمات المواصلات والاتصالات لوحدها تبتلع وسطي الأجور كاملاً فكيف الحال مع بقية السلع والخدمات الضرورية الأخرى؟!

ومع إضافة الرسوم والضرائب، فإن الحد الأدنى لإنفاق الأسرة على الاتصالات شهرياً يتجاوز حدود 25,000 ليرة، أي إن تكلفة الاتصالات لوحدها أصبحت تعادل 25% من وسطي دخل رب الأسرة، أو معيلها، شهرياً.

الحكومة غير معنية

الأرقام أعلاه توضح أن تكاليف خدمات المواصلات والاتصالات لوحدها تبتلع وسطي الأجور كاملاً، فكيف الحال مع بقية السلع والخدمات الضرورية الأخرى، وكيف الحال مع كتلة الانفاق على الغذاء، ومن أين لرب الأسرة، أو معيلها أن يغطي إجمالي الفاتورة الشهرية الضرورية للمعيشة؟!

من المؤكد أن هذا السؤال لا يعني الحكومة لا من قريب ولا من بعيد، بل جل ما يعنيها هو ما يمكن أن تجبيه من عوائد مالية، سواء عبر مسلسلات رفع الأسعار المتتالية، أو من خلال مسلسل تخفيض الإنفاق بما في ذلك على ما تبقى من دعم، أو من خلال الرسوم والضرائب الإضافية، وطبعاً كل ذلك من جيوب الغالبية المفقرة من أصحاب الأجور، ناهيك طبعاً عن مهمتها الأساسية المتمثلة بالحفاظ على هوامش ربح عالية، مع المزيد منها، لمصلحة الأقلية من أصحاب الأرباح!

موسم القمح وحسابات الحقل والبيدر

بدأت عمليات حصاد موسم القمح لهذا العام، كما بدأت عمليات تسليم المحصول في المراكز المعتمدة لمؤسسة الحبوب في المحافظات.

■ مراسل قاسيون

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام للفلاحين كان قد طالب الحكومة بأن يكون سعر كيلو غرام القمح بمبلغ 2500 ليرة، وذلك على إثر تحديده من الحكومة بمبلغ 1500 ليرة بالإضافة إلى مبلغ 300 ليرة مكافأة.

فقد اعتبر رئيس الاتحاد العام للفلاحين، بحسب ما تم نقله عبر إذاعة ميلودي إف إم بحينه، أن: «كلفة إنتاج القمح مع إضافة هامش الربح كافية للفلاح، أما عندما نقول هناك فلاح وأسرة دخلها الوحيد منتج القمح فهو حتماً غير كاف».

وبناء عليه فقد عدّلت الحكومة سعر شراء كيلو القمح الى مبلغ 1700 ليرة، بالإضافة إلى مبلغ 300 ليرة كمكافأة، أي إن سعر الكيلو غرام من القمح أصبح بسعر 2000 ليرة رسمياً، وهو أقل مما طالب به الاتحاد العام للفلاحين بمبلغ 500 ليرة في كل كيلو غرام! فماذا عن حسابات الحقل والبيدر بالنسبة للفلاحين؟

مقدمات لا بد منها

موسم القمح يبدأ اعتباراً من تشرين الأول بعمليات الحراثة والبذار، وينتهي في شهر حزيران بعمليات الحصاد ونقل المحصول لتسليمه في المراكز المعتمدة، أي إن الموسم يمتد لمدة ثمانية أشهر.

تراجعت معدلات الإنتاج نتيجة متغيرات الظروف الجوية، واستمرار حال الجفاف، بالتوازي مع محاولات خفض التكاليف ما أمكن بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. مع ارتفاع تكاليف الزراعة ومستلزماتها باتت الزراعات التحميلية مكلفة جداً، وغير مجدية اقتصادياً بالنسبة للفلاحين.

السعر الرسمي المعتمد من قبل الحكومة للقمح أخذ بعين الاعتبار بعض مفردات التكلفة، لكنه أغفل الكثير من المفردات الأخرى، مثل تباين أسعار بعض مستلزمات الإنتاج بين منطقة وأخرى، والأهم العائد المادي للموسم الذي من المفترض أن يكفي الفلاح وأسرته ليعيش حدود الكفاف بكرامة.

حسابات التكلفة

تتباين التكاليف بين منطقة زراعية وأخرى نسبياً، وذلك بحسب طبيعة الأرض، وقربها وبعدها عن مراكز المحافظات، ومتغيرات أسعار بعض مستلزمات الإنتاج بناءً عليه.

فيما يلي رصد لتكاليف زراعة الدونم الواحد في ريف حماة، في الأراضي الزراعية بمنطقة السقيلبية، للمفردات الرئيسية لهذه التكلفة «حراثة- بذار- سماد- مبيدات أعشاب- سقاية- حصاد- نقل»، حسب الجدول التكثيفي التالي:

مفردات التكلفة	المبلغ/ ليرة	ملاحظات
حراثة	25,000	بالسكة
بذار	56,000	35 كغ/ دونم بقيمة 1,600 ليرة للكيلو
سماد يوريا	50,000	35 كغ/ دونم بقيمة 1,420 للكيلو
أجور رش سماد	3,000	
سماد ترابي	32,000	20 كغ/ دونم بقيمة 1,600 للكيلو
مبيدات أعشاب	14,000	
أجور رش	3,000	
سقاية	50,000	ريتين فقط بواقع 25,000 لليرة الواحدة
حصاد	40,000	سعر المازوت ضمناً
نقل	15,000	وتختلف بحسب بعد مركز التسليم
المجموع	288,000	تكلفة زراعة الدونم الواحد

متوسط الإنتاج وحسابات الربح والخسارة

انخفضت معدلات الإنتاج لهذا الموسم بسبب الجفاف، ففي الأراضي البعلية المرتفعة في المنطقة فإن متوسط الإنتاج يتراوح بين 125- 200 كغ/للدونم في أحسن الأحوال، وفي الأراضي المروية المنخفضة في المنطقة كان متوسط الإنتاج بحدود 300 كغ/للدونم.

بحسب السعر الرسمي البالغ 1700+300 ليرة للكغ تسليم مراكز الحبوب، فإن إجمالي قيمة المحصول البالغ 300 كغ/ للدونم في الأراضي المسقية يكون 600,000 ليرة، وهو أقل من ذلك بكثير بالنسبة لمحصول البعل.

طبعاً هذا المبلغ معرض في البداية للانخفاض عند الاستلام ارتباطاً بنسبة التجريم المعتمدة من مؤسسة الحبوب، فكل درجة تجريم تُخفض بسعر الكيلو مبلغ 12,5 ليرة، ودرجات التجريم تصل لحدود 23 درجة.

فبحال كان وسطي التجريم 15 درجة في المحصول، فإن سعر الكيلو سينخفض بحدود 180 ليرة، وبالتالي فإن قيمة المحصول تنخفض بمبلغ إجمالي قدره 54,000 ليرة، ومع إضافة مفردات التكلفة المحسوبة أعلاه يكون العائد المادي للفلاح من المحصول لكل دونم هو 285,000 ليرة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعب وجهد الفلاح مع أفراد أسرته طيلة الموسم لم تدخل في حسابات التكلفة أعلاه، وبأن هذا الموسم من المفترض أن يكفي الفلاح وأسرته تكاليف المعيشة والخدمات.

قيمة المحصول وتكاليف المعيشة

إذا كانت حصيلة الفلاح من موسم القمح لكل دونم مبلغ 285000 ليرة بحسب الأرقام أعلاه، فكم يغطي هذا المبلغ من تكاليف المعيشة لأسرة هذا الفلاح؟

وكم من المفترض أن تكون مساحة حيازته من الأرض المزروعة بالقمح كي تؤمن عائدات الأرض والمحصول حياة كريمة للفلاح وأسرته؟

مع حسابات العائد لكل دونم بمبلغ 285000 ليرة فإن الأسرة الفلاحية يجب أن تكون حيازتها لا تقل عن 126 دونماً مروياً كي تعيش حدود الكفاف المعيشي والخدمي

حسابات تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من 5 أفراد وصلت لحدود 3 مليون ليرة الآن، أي إن الأسرة الفلاحية، وكي تعيش حدود الكفاف من عائدات موسم القمح، وفي ظل عدم التمكن من الاستفادة من الأرض في الزراعات التحميلية خلال الأشهر المتبقية من السنة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإن هذه الأسرة تحتاج الى مبلغ 36 مليون ليرة سنوياً، وهي تنتظر حصاد موسم القمح لتسد ما ترتب عليها من التزامات وديون خلال العام «سواء كانت ديون والتزامات خاصة أو للمصرف الزراعي التعاوني» كما جرت عليه العادة، مع الأخذ بعين الاعتبار التأخر بصرف قيمة المحصول أيضاً!

فمع حسابات العائد لكل دونم بمبلغ 285000 ليرة فإن الأسرة الفلاحية يجب أن تكون حيازتها لا تقل عن 126 دونماً مروياً كي تعيش حدود الكفاف المعيشي والخدمي.

أي إن كل أسرة فلاحية حيازتها أقل من تلك المساحة فإنها تعيش بأقل من حدود الكفاف، أي بفقر وربما بجوع، وهؤلاء هم الغالبية.

فهذه الحيازات الكبيرة محدودة جداً، وخاصة في الأراضي الزراعية المروية في المنطقة الوسطى!

ماذا لو!

استناداً للحسابات أعلاه نصل إلى نتيجة أنه كان من الأجدى لو أخذت الحكومة باقتراح الاتحاد العام للفلاحين وسعرت القمح بحسب ما تمت المطالبة به بسعر 2500 ليرة لكل كيلو غرام، كسعر مجزٍ ومنصف للفلاحين، وخاصة للغالبية التي تعتمد على المحصول منفرداً لتغطية تكاليف معيشة أسرها.

فمن غير المستغرب أن يلجأ بعض الفلاحين، اضطراراً وبسبب الضغوط المعيشية المعممة، إلى بيع جزء من محصولهم لبعض التجار والسماسرة، المستعدين لشراء القمح بأسعار أعلى من الأسعار الرسمية، مع غض الطرف عن نسب التجريم طبعاً!

فالنتيجة المتوقعة هي أن تقل كميات الاستلام المخططة رسمياً من محصول القمح لهذا الموسم، ليس بسبب خروج بعض المساحات المزروعة من القمح عن سيطرة الدولة، أو بسبب بيع جزء من المحصول لبعض التجار فقط، بل وبسبب انخفاض معدلات الإنتاج عموماً بسبب استمرار حال الجفاف أيضاً.

ولا يغيب عن الأذهان طبعاً أن تعويض النقص في المحصول يكون عبر بوابات الاستيراد كالعادة، أي هناك بعض الحيتان ستستفيد من كل ذلك، على حساب الفلاح ومعيشته، كما على حساب خزينة الدولة والاقتصاد الوطني، وربما على حساب المغامرة بالأمن الغذائي أيضاً.

ظاهرة الإدمان تتعمّق ولا حلول جدّية!

تَضاف أزمة ازدياد أعداد مرضى الإدمان والحالات النفسية في سورية إلى سلسلة الأزمات العامة التي يعاني منها السوريون، والتي تشكّل كل أزمة منها سبباً للأخرى بطريقةٍ أو بأخرى.

■ رند الحسين

فقد أكد مدير مشفى ابن رشد للأمراض النفسية الدكتور غاندي فرح في تصريح خاص له لصحيفة البعث مؤخراً ازدياد حالات الإدمان بين الشباب، خصوصاً خلال سنوات الحرب.

أرقام كارثية

أشار د.فرح إلى أنّ: «المنشطات التي تصنّع على شكل حبة دواء- وهي ليست دواء- من بين المواد الأكثر تداولاً بين المدمنين نتيجة توفّرها، لتسجّل تلك الأصناف زيادة في نسب الاستهلاك».

كذلك أشار إلى أن: «عدد مرضى الإدمان والحالات النفسية الذين يراجعون المشفى بشكل يومي يتراوح بين 30 إلى 100 مريض».

الرقم أعلاه يعني حوالي 2000 مريض شهرياً، و23 ألف مريض سنوياً! في إشارة واضحة إلى حجم الكارثة النفسية التي يعاني منها السوريون كنتيجة لأسباب عديدة، أهمها وأكثرها وضوحاً هي الأزمة الاقتصادية المعيشية التي تؤثر بشكل خاصّ على الشباب والمراهقين، الذين بات شعور اليأس هو الشعور المسيطر لديهم، وبات الهروب من الواقع «حلاً مؤقتاً» للبعض، والإدمان أحد أكثر أشكال الهروب انتشاراً.

مشاكل لوجستية دون حلول

في معرض حديثه عن ازدياد أعداد المدمنين بيّن د.فرح إلى وجود عدد من المشكلات التي تتعلق بالقدرة على استيعاب أعداد المرضى، ومشاكل أخرى مرتبطة بالتجهيزات الخاصة للعلاج في المشفى.

فقد أشار الدكتور فرح إلى وجود مركزين فقط في كامل سورية مخصّصين لعلاج الإدمان «مشفى ابن رشد في دمشق، وقسم من مشفى ابن خلدون في حلب».

إضافةً إلى ذلك، وفي سياق ندرة الأطباء التي تحدّثت عنها قاسيون كثيراً، فإن عدد الأطباء الذين يعالجون الحالات في مشفى ابن رشد، وفقاً لتصريحات د.فرح، هو اثنان فقط لمعاينة وعلاج أكثر من 100 حالة يومياً، ما يعني ضغطاً كبيراً على الطبيب الذي يضطر لمعاينة ما يزيد عن 50 حالة يومياً، وبالتالي انخفاض في القدرة النوعية على شفاء الحالات بشكلٍ جدّي.

وفي إحصائية تعود إلى عام 2018 فإن عدد الأطباء النفسيين في سورية لا يتجاوز 73 طبيباً، وفق ما صرّح به مدير الصحة النفسية في وزارة الصحة بحينه، ما يعني وجود أزمة في هذا الاختصاص، حاله كحال اختصاصات كثيرة باتت في طور الانقراض محلياً.

وقد لفت د.فرح أيضاً إلى وجود نقص في بعض المعدّات في المشفى، كإيكو القلب وبعض التجهيزات الأخرى الخاصة بالعلاج الفيزيائي، الذي يعدّ مرتكزاً أساسياً في علاج حالات الإدمان والاضطرابات النفسية، مشيراً إلى أن المشفى طالب منذ زمن بإنشاء ملعب ليمضي المرضى وقتهم فيه، دون استجابةٍ تذكر على هذا الاقتراح.

المستفيد من ذلك كله هو من يحاول استثمار يأس الشباب لتحصيل أكبر ربح ممكن عبر إيجاد أسواق استهلاك جديدة للمواد المدمنة

الإدمان بين المنشطات والمهدئات

تنقسم أنواع العقارات المسببة للإدمان إلى نوعين، أحدها المنشطة والذي يعد الكبتاغون أهمها، وأخرى هي المهدئة، كبعض أصناف الأدوية التي تباع في الصيدليات.

تقول إحدى الصيدلانيات لقاسيون أنها لاحظت خلال السنتين الأخيرتين ازدياد أعداد المدمنين على بعض الأدوية، كالبيوغابالين والكاريزول، وغيرها من الأدوية المسببة للتركين والتهدئة والمسكّنة للألم بتأثيرٍ مباشر على الجهاز العصبي، حيث تُشعر هذه الأدوية المريض بالراحة والاسترخاء، ما يجعلهم يطلبون المزيد والمزيد من هذا الشعور.

إضافة إلى الأدوية تنتشر في الشارع السوري اليوم عادة تدخين الحشيش بشكل أصبح شبه علني، إذ تكثر مصادر بيعه وتنتشر ضمن نطاق جغرافي واسع، مما يدل على وجود سوق استهلاك واسع للمواد المدمنة وبأسعارٍ تميل بين الانخفاض والارتفاع، ما يعني استهداف أوسع شريحة ممكنة.

إذ تشير بعض التقارير إلى أن سعر حبة الكبتاغون «عقار منشط» في سنة 2021 تراوحت بين 50 سنتاً إلى دولار واحد، وهو سعر مرتفع نسبياً مقارنةً بالأدوية المهدئة التي تتوافر بأسعارٍ متدنية نوعاً ما «2000 إلى 4000 وسطياً للعلبة التي تحتوي 30 حبة- بما يعادل دولاراً واحداً للعلبة».

المستفيد واحد

ليس مستغرباً الحديث عن ازدياد حالات الإدمان والاضطرابات النفسية لدى فئة واسعة من الشباب السوريين، إذ إنّ مجمل الظرف العام «الاقتصادي والاجتماعي والسياسي» الذي يعاني منه السوريون، ينعكس بصورة ملحوظة في نفسياتهم، وفي طريقة تعاطيهم مع أنفسهم ومع من حولهم.

وفي ظل عمليات التيئيس والإحباط المستمرة، التي يجري العمل على بثّها وتكريسها، يجد الشاب السوري نفسه اليوم بين نارين، فلا هو قادرٌ على الاستمرار بظروف حياة شبه معدومة وغير إنسانية على الإطلاق، ولا هو قادرٌ على تغيير شروط حياته لوحده بشكل يضمن له حياة كريمة ومعيشة مقبولة كحدٍّ أدنى، لذلك يلجأ البعض تحت ضغط الظرف العام إلى أدوات سهلة للهروب من الواقع، تتحول نتيجة كثرة استخدامها إلى «أمرٍ عادي يفعله الجميع» ممّا يخفّف من عقدة الشعور بالذنب التي يمكن أن تنتاب الشاب إثر اتجاهه لاستعمال العقارات المدمنة.

ومن المفروغ منه أن المستفيد من ذلك كله هو من يحاول استثمار يأس الشباب- الذي هو سبب فيه أيضاً كنتيجة لاستفادته من جملة السياسات القائمة على عصر الناس وخنقها للحدّ الأقصى- لتحصيل أكبر ربح ممكن عبر إيجاد أسواق استهلاك جديدة للمواد المدمنة.

فكما هناك حيتان تجارة وفساد لغالبية السلع في الأسواق، أصبح هناك حيتان تجارة وفساد للمواد المدمنة، مع شبكات أكثر انضباطاً، وأكثر ارتباطاً بالتجارات الفاشية السوداء عالمياً.

وبالتالي فإن تغيير الظرف العام الضاغط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جملة وتفصيلاً وبالعمق، هو بوابة العبور نحو مجتمع متفائل ومعافى من الأمراض والظواهر المجتمعية الهدامة، ولا سبيل غير ذلك!

دعم الجوع: الرغيف السوري في

لم يعد الحديث عن أزمة الغذاء العالمية مجرد تكهنات وتحذيرات يطلقها البعض. بل خطت دول العالم، وبشكلٍ خاص دول الجنوب العالمي، خطوات فعلية في هذا الاتجاه. وعلى الصعيد السوري، حيث نُعاني بالأصل من انعدامٍ في أمننا الغذائي، تتركّ البلاد فعلياً للمجهول، لتكون فريسة بين فكّي أزمة الغذاء العالمية التي لم يُحسم إلى أين يمكن أن تصل بعد، والناهبين الداخليين الجاهزين لاقتناص أي أزمة تزيد من تراكم الثروات فوق ثرواتهم المكدّسة أصلاً.

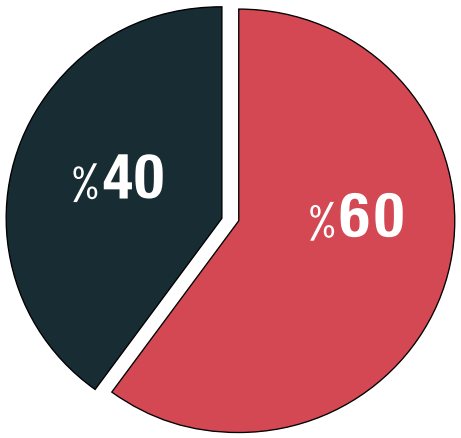

ارتفعت نسبة السوريين الذين يعانون انعداماً غذائياً من 20% في 2019 إلى 60% في 2021

■ قاسيون

تشكل الحرب في أوكرانيا ذريعة مناسبة لقوى النهب الداخلي لتبرئة نفسها من المسؤولية عن مفاقمة أزمة الغذاء المحلية. لكن، دون إهمال دور الحرب الأوكرانية، وتحديداً العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا، فإن المسؤولية الأساسية عن تردي الأوضاع الغذائية في البلاد تقع على عاتق كبار الناهبين المحليين الذين جعلوا من الغذاء مادة للتربّح على حساب ملايين السوريين، وذلك عبر السياسات المتواصلة التي اتخذتها الحكومة على امتداد السنوات السابقة، وكان عنوانها الفعلي: انسحاب الدولة من لعب دورها الاجتماعي، بينما تلطت خلف شعارات واهية مثل: توجيه الدعم لمستحقيه، وعقلنة الدعم، وإعادة هيكلته... إلخ.

لمحة عن واقع سورية الغذائي

وفقاً لتقديرات برنامج الأغذية العالمي WFP، فإنه خلال عام واحد فقط، دخل ملايين السوريين الإضافيين إلى حالة انعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفعت نسبة السوريين الذين يعانون انعداماً غذائياً من 20% في 2019 إلى 60% في 2021، بينما يعاني 12,4 مليون مواطن سوري «انعداماً حاداً» في الأمن الغذائي. وهذا كله قبل عام 2022 الذي شهد «نقلات نوعية» في حالة التردي على مستوى البلاد.

وبحسب التقديرات، تجبر غالبية الشعب السوري على اتباع أنظمة غذائية غير صحية أساسها الاعتماد المفرط على السكريات والزيوت، ونقص البروتينات الحيوانية وفيتامين A بشكل حاد، وتقليص عدد الوجبات، وتقليص الحِصص الغذائية للبالغين من أجل إشباع الأطفال، وتكثيف الاعتماد على الخبز.

الخبز ليس «خط أحمر»

بينما كان من الواجب أن تنصبّ السياسات الحكومية خلال الأعوام الماضية على تأمين قوت السوريين، شهد الإنفاق الحكومي «التقديري» على قطاع الزراعة عموماً في الموازنة الحكومية انخفاضاً حاداً من 515,432,500 دولار في عام 2011 إلى حوالي 124,686,914 دولار في عام 2021، أي أن الإنفاق في عام 2021 لم يتجاوز ربع الإنفاق في عام 2011 «هذا إذا أحسنا النية وسلّمنا أن هذه المبالغ قد أنفقت فعلاً».

المسؤولية الأساسية عن تردي الأوضاع الغذائية تقع على عاتق كبار الناهبين المحليين الذين جعلوا من الغذاء مادة للتربّح على حساب ملايين السوريين

بالتوازي مع ذلك، ورغم كل الضوضاء التي أثارتها الأوساط الرسمية حول أرقام الدعم المخصصة لتأمين مادة الخبز، فإن الأرقام الدقيقة «تكذب الغطاس». حيث انخفضت تقديرات دعم الدقيق التمويني في الموازنة العامة للدولة على سبيل المثال من 846 مليون دولار في عام 2016، إلى 674 مليون دولار في عام 2019، وبحسب تصريحات المدير العام للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع وتخزين الحبوب، عبد اللطيف الأمين، لوكالة «سانا» الرسمية في منتصف شهر شباط 2022، فإن تكلفة الدعم اليومي لمادة الخبز تعادل 5,5 مليار ليرة سورية، أي ما يصل إلى حوالي 501 مليون دولار سنوياً. ما يعني أن تقديرات دعم الدقيق التمويني انخفضت بأكثر من 40% خلال ستة أعوام فقط.

وفوق ذلك، هنالك الكثير من مواضع الإنفاق المرتبطة بالغذاء والتي تمّ تقليصها كنتيجة طبيعية لتراجع القيمة الحقيقية للموازنة العامة وبند «مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار – الدعم الاجتماعي»، ويشمل ذلك ميادين عدّة مثل الإنفاق على البحوث العلمية الزراعية والمباقر والدواجن والثروة السمكية والمطاحن والمخابز.

ويذكر أن الأراضي المروية بفعل مشاريع الري الحكومية تراجعت من 817 ألف هكتار في عام 2002 إلى 286 ألف هكتار في 2019. وتراجعت أعداد المطاحن وإنتاج الفروج والبيض والأبقار خلال

معمعة أزمة الغذاء العالمية

الإنفاق «التقديري» للحكومة على الدقيق التمويني

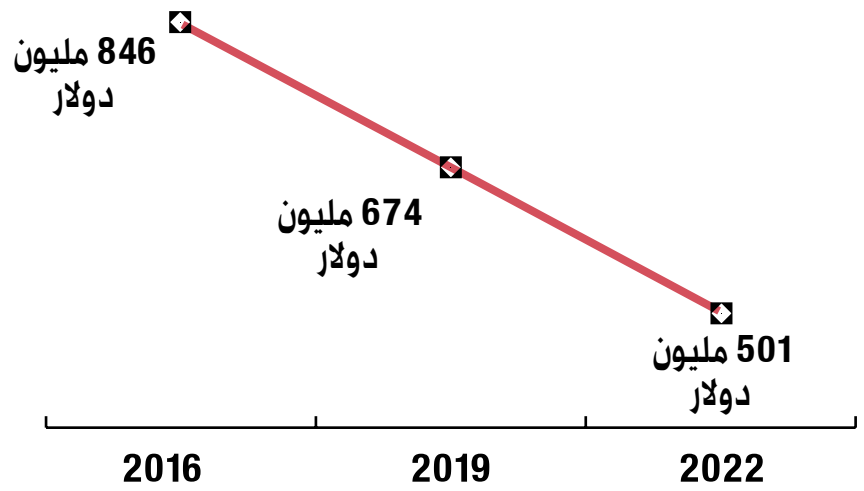

الإنفاق «التقديري» على الزراعة في الموازنة الحكومية

«$»

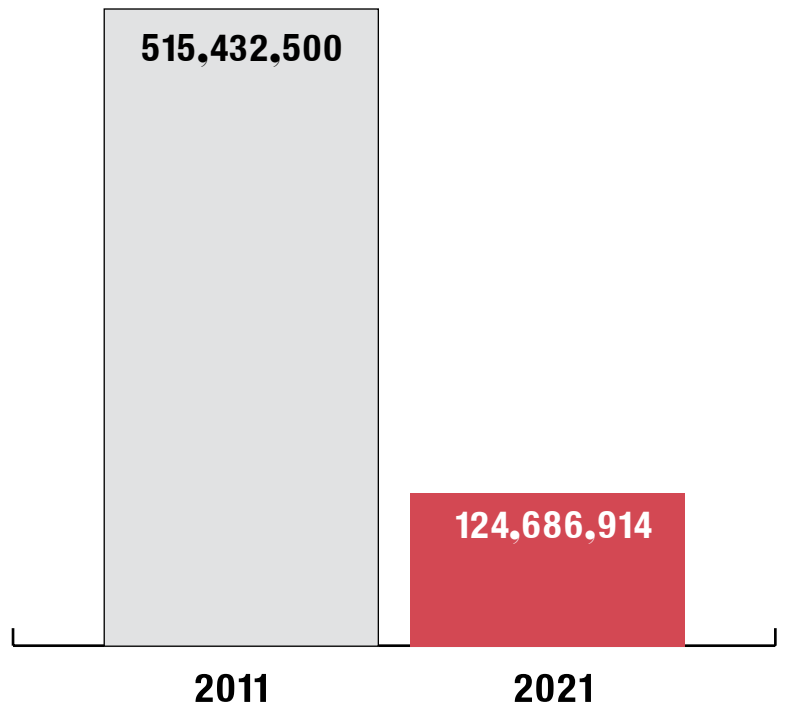

الحد الأدنى للأجور مقابل تكلفة «الخبز الحاف» الضروري لأسرة من 5 أفراد

ليرة سورية

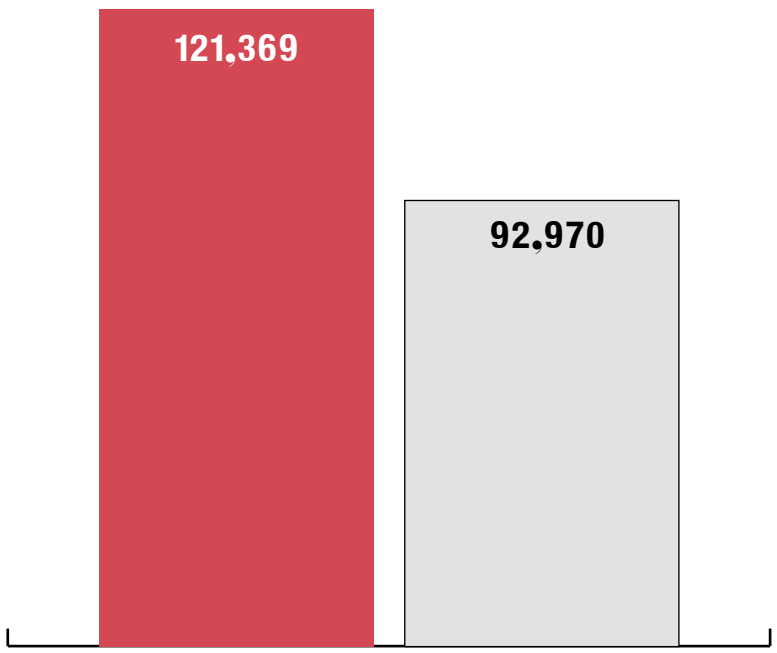

الفترة ذاتها بنسب تفصح عن مستوى الإهمال الحكومي لأزمة الغذاء التي صارت اليوم واقعاً مستعصياً.

مخابز الدولة والخبز الحاف

تمثل المخابز العامة شريان حياة لملايين الأسر السورية المنهوبة، حيث يعتمد الـ12,4 مليون سوري الذين يعانون اليوم من انعدام الأمن الغذائي على «خبز الدولة» لتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية يومياً ليبقى الإنسان على قيد الحياة. وفي ظل منظومة الأجور الهزيلة في البلاد، حتى «الخبز الحاف» يصبح أمراً صعباً.

ماذا لو افترضنا أن الأسرة السورية قررت أن تأكل الخبز فقط لتحصل على سعراتها الحرارية الضرورية، دون أية إضافة أخرى؟ لتأمين 2400 سعرة حرارية يحتاج كل فرد إلى 984 غرام من الخبز، ما يعني أن الأسرة السورية المكونة من 5 أشخاص تحتاج إلى 4920 غرام يومياً و152,520 غرام شهرياً، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن ربطة الخبز المدعومة حكومياً وزنها المفترض هو 1100 غرام وبداخلها 7 أرغفة، فإن وزن الرغيف الواحد هو 157 غرام تقريباً، ما يعني أن الأسرة تحتاج يومياً إلى حوالي 31 رغيف ونصف، وما يقارب 976,5 رغيف شهرياً.

سعر الرغيف الواحد المدعوم حكومياً يقارب 35,7 ليرة سورية «على اعتبار أن سعر الربطة من المعتمدين هو 250 ليرة». وبالنظر إلى أن الحكومة وضعت سقفاً لمخصصات الخبز للأسرة المكونة من 5 أفراد هو 12 ربطة أسبوعياً «أي 1,714 غرام يومياً»، فإن الأسرة لن تستطيع أن تشتري سوى حوالي 339 رغيفاً مدعوماً من أصل 976,5 رغيف تحتاجهم شهرياً. ما يعني أن عليها شراء 637,5 رغيفاً بالسعر غير المدعوم، ويبلغ سعر الرغيف غير المدعوم حوالي 171,4 ليرة سورية «على اعتبار أن سعر الربطة غير المدعومة هو في أحسن الحالات 1200 ليرة».

في هذه الحالة ستدفع الأسرة المكونة من 5 أفراد 12,102 ليرة سورية ثمناً لـ339 رغيفاً مدعوماً، و109,267 ليرة سورية ثمناً لـ637,5 رغيف غير مدعوم. وبالمحصلة، ستدفع شهرياً 121,369 ليرة سورية ثمناً «للخبز الحاف» فقط، علماً أن الحد الأدنى لأجر العامل السوري لا يتجاوز 92,970 ليرة، ما يعني أن الحد الأدنى لأجر العامل السوري لا يغطي سوى 76,6% من الثمن اللازم للأسرة لتناول الخبز الحاف فقط، هذا في حال كان الحظ حليفها واستطاعت انتزاع مخصصاتها الشهرية المدعومة كاملةً!

ورغم الواقع الرديء للخبز أصلاً كما أوضحنا، فإن المعنيين في البلاد أشاحوا بوجههم عن مسائل أخرى تمس الأمن الغذائي في البلاد خلال السنوات الماضية، مثل التحذيرات المتتالية لمنظمات الأمم المتحدة من أن الجفاف وسوء توزّع الأمطار سيؤثران على محصول القمح في البلاد.

الخميرة والقمح
نماذج من «الاهتمام الحكومي»

قبل انفجار الأزمة في عام 2011، كانت تملك البلاد 4 مصانع خميرة مملوكة للدولة في حلب وحمص وحرستا وشبعا، توفر ما يقارب 113 طناً من الخميرة الضرورية لإنتاج الخبز يومياً. أما اليوم، فليس لدى الدولة سوى معمل خميرة واحد في حمص ينتج من 6 إلى 10 أطنان فقط، أي ما لا يزيد عن 9% من إنتاج ما قبل الأزمة. وذلك في ظل غياب أي مسعى رسمي جدي لمعالجة هذه المسألة، حيث لم نسمع ما يفيد بسعي المعنيين في البلاد لوضع حد لعملية استيراد الخميرة الجافة التي فرضتها ظروف الأزمة. «مؤخراً قالت الأمم المتحدة إنها ستخصص مبلغ مليون دولار لإعادة تأهيل معمل خميرة حمص ليرتفع إنتاجه إلى 24 طن يومياً».

وعلى النحو ذاته، انخفض إنتاج البلاد من القمح خلال سنوات الأزمة، حيث يتوقع ألا يتجاوز حصاد هذا العام عتبة المليون طن في أحسن الأحوال، وذلك بعدما كان الإنتاج السوري يتجاوز وفقاً للأرقام الحكومية 4 ملايين طن في عام 2010 يحقق اكتفاءً ذاتياً ويصدّر منه حوالي مليون طن إلى الخارج. ومن المليون طن التي يتم إنتاجها حالياً، تنتج المنطقة الشرقية كمية تتراوح بين 700 ألف إلى 800 ألف طن، أي ما يقارب 80% من إجمالي إنتاج البلاد، وهو إنتاج يقع تحت تهديد مباشر، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن 16% من مزارعي المنطقة الشرقية لم يتمكنوا من الوصول إلى أي مصدر للري كآبار المياه والأنهار، بينما وصلت خسائر الحصاد الناجمة عن درجات الحرارة المرتفعة إلى 30% خلال موسم 2020 – 2021.

الركود التضخمي والصراع

الاقتصاد العالمي مزعزع بالمشاكل، مضروب من قبل عواصف الحرب والوباء والحمائية، الأمر الذي سمح لنسيج التضخم والركود المتجذر في الرأسمالية أن يصعد إلى السطح. بقيت أسعار الأسهم تنخفض لأسابيع، حيث يسيطر الخوف على الأسواق، ويتفشى التضخم، والتهديد بحدوث ركود جديد.

■ روب سيول
ترجمة: قاسيون

يعيش مؤشر FTSE لأكبر 100 شركة تتاجر في الأسهم في بورصة لندن، أطول سلسلة خسائر منذ منتصف عام 2008، عندما أدّت أزمة الرهون العقارية- عالية المخاطر- إلى انهيار بنك ليمان برادرز. تعكس هذه التقلبات الهائلة التشاؤم الذي يطارد النخب الحاكمة حول العالم في أسواق الأسهم العالمية. إن أخذنا كلمات ملياردير الاستثمار وارن بوفيه: «لسنا بعيدين كثيراً عن شيء يشبه إعادة 2008، أو ربّما أسوأ».

يقول لوكا بوليني، كبير الاستراتيجيين في شركة إدارة الأصول بيكتيت: «تنهار الأسواق ليس بسبب رفع معدلات الفائدة فقط، فخطر الركود في الاقتصادات الكبرى هائل. فالواقع أنّ قطعة كبيرة من الاقتصاد العالمي تتقلّص».

تبخّر «النشوة»

يبدو أنّ النشوة التي سادت بين النخب الحاكمة في العام الماضي بشأن التعافي الاقتصادي التالي للوباء قد تبخرت بشكل تام. بعد التغلب على أزمة واحدة على ما يبدو، ظهرت أزمة أخرى مكانها بسرعة، الأمر الذي أثار حالة من الذعر في مجالس إدارة الشركات.

كما نشرت الفايننشال تايمز، وهي الناطقة الأمينة باسم رأس المال البريطاني: «العام الماضي كان الكثير من الاقتصاديين يتوقعون أن يكون 2022 فترة تعافٍ اقتصادي قوي. كان يُفترض بالأعمال أنّ تعود إلى العمل بشكل كامل بعد الوباء. كان يفترض بالمستهلكين أن يبعثروا مدخراتهم المتراكمة على جميع العطلات والأنشطة التي لم يكونوا قادرين على القيام بها أثناء الوباء. كان الأمر ليكون أشبه [بصخب العشرينيات] وفقاً للبعض، في إشارة إلى عقد الاستهلاك الذي تلا إنفلونزا 1918–1921».

كانت النخب تعلّق آمالها على أنّ مثل هذه القفزة ستفتح حقبة جديدة من النمو والازدهار. لكن في فترة زمنية قصيرة، تحوّلت آمالهم ووجهات نظرهم إلى ركام. فبدلاً من صخب العشرينيات، تواجه الرأسمالية اليوم ركوداً عالمياً جديداً.

تدخل الرأسمالية اليوم حقبة جديدة، أو كما قال كيسنجر: حقبة من الأزمة المتعمقة، حيث تنقلب الأعراف القائمة رأساً على عقب، ويصبح المنطقي لا منطقي. إنّ الأزمة الحالية للرأسمالية التي ظنوا بأنّهم احتووها، تظهر على السطح بشكل انتقامي.

وكما عبّرت الفايننشال تايمز مؤخراً: «هذا الأسبوع، تغيرت موسيقى المزاج الاقتصادي إلى مفتاح ثانوي أكثر قلقاً، حيث تردد صدى الصدمات الأخيرة التي تعرضت لها اقتصادات العالم المتقدم لفترة أطول وأعلى مما كان متوقعاً. بغض النظر عمّا كنت تعتقده بشأن الاقتصاد قبل أسبوع، يجب أن تكون قلقًا أكثر قليلاً مما كنت عليه».

التضخم/ ركود قدماً

على عجالة، يتمّ تخفيض التوقعات الاقتصادية. يتوقع الكثيرون الآن أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي فقط 3,3% هذا العام، في انخفاض عن التوقّع بأن يكون 4,1% بداية العام.

التضخم الذي اعتُبر منذ فترة طويلة ميتاً، رفع رأسه القبيح مرة أخرى بسبب تأثير خفض قيمة العملات، ورفع التكاليف، وخفض مستويات المعيشة. من المتوقع أن يصل التضخم العالمي اليوم إلى 6,2%، أي أعلى بنسبة 2,25% ممّا كان متوقعاً في بداية العام.

وصل التضخم في الولايات المتحدة إلى عتبة 8,2% في نيسان، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر. في الوقت ذاته، انكمش الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول بالرغم من التوقعات السابقة المعاكسة.

تواجه الكثير من الاقتصادات اليوم خطر التضخم/ الركود Stagflation وقد تكون موجة التضخم المصاحب للركود هذه عالمية، وفقاً لتوقعات خبراء المؤسسات الرأسمالية. هذا انعكاس للمزيد من الاندماج بين الأسواق العالمية، وخاصة في الثلاثين عاماً الماضية. باتت الدول جميعها مترابطة اقتصادياً مع بعضها البعض كما لم يحدث سابقاً، ما يظهر خطر العدوى السريعة. هذا هو المعنى الحقيقي للعولمة.

تواجه الكثير من الاقتصادات اليوم خطر التضخم/ الركود Stagflation وقد تكون موجة التضخم المصاحب للركود هذه عالمية وفقاً لتوقعات خبراء المؤسسات الرأسمالية

امتطاء النمر

يأمل حاكمو البنوك المركزية بشدة أن تستقر الأمور، لكنّ توقعاتهم كما هي العادة مفرطة في التفاؤل. فقد قالوا من قبل بأنّ التضخم لن يكون سوى مؤقتاً وانتقالياً. أعمتهم أقوال منظريهم- سواء الكينزيين أو غيرهم- عن الوضع الحرج الذي يواجه الرأسمالية. لكنّهم اليوم عالقون بين «الشيطان والبحر العميق»، أو بشكل أدق: بين تناقضات الرأسمالية.

لسنوات كانت الرأسمالية غارقة في السيولة، الأمر الذي أبقى النظام طافياً بشكل مصطنع. من عام 2008 فصاعداً، ضخت الطبقة الحاكمة أموالاً زهيدة الثمن في الاقتصاد، مبقية معدلات الفائدة في مستويات منخفضة قياسياً من أجل تفادي وقوع كساد آخر.

وفي الوقت الذي حققوا فيه هدفهم المباشر، أدمن النظام الرأسمالي على هذه المحفزات. نحن اليوم نشهد العواقب، مع إجبار الطبقة الحاكمة على أن تأخذ إجراءات متأخرة لتثبيط النشاط الاقتصادي وعكس سياسات العقد الماضي.

بشكل اعتيادي، كان هذا الإفراط في السيولة ليقود إلى التضخم منذ مدة طويلة، لكن تمّ إبقاؤه تحت المراقبة من خلال حالة كساد الاقتصاد العالمي. لكلّ شيء حدود، وقد أدّى انتهاء الإغلاق بعد الوباء، والذي تلاه تتابع الحرب في أوكرانيا، إلى تسريع وإيقاد التضخم.

تحاول الطبقة الحاكمة يائسة أن تعيد «الحياة الطبيعية»، من خلال كبح الحوافز المالية وأسعار الفائدة المتدنية للغاية، والتي من الواضح أنّها أصبحت غير مستدامة. في مواجهة دوامة التضخم، اضطر الاحتياطي الفدرالي وبنك إنكلترا إلى رفع أسعار الفائدة، وستحذو البنوك المركزية الأخرى- وعلى رأسها البنك المركزي الأوروبي- حذوهما تماماً في ذلك. لن يكون هذا سهلاً، فهو يشبه النزول عن ظهر نمر جائع دون أن تتعرّض للأكل.

آفاق رأسمالية قاتمة ولكن!

سيؤدي رفع أسعار الفائدة إلى دفع الكثير من الأعمال التي بقيت حية بسبب المال الرخيص إلى الهاوية، الأمر الذي سيؤدي إلى الكثير من الإفلاسات. لكن بالنسبة للمصرفيين، فهذه الطريقة الوحيدة في أيديهم لكبح التضخم. فالاستمرار بضخّ الأموال سيعني وضعهم في كارثة التضخم ومفاقمة الأزمة.

حتّى النخب الاقتصادية- ورغم محاولتهم الإنكار عبر وسائل إعلامهم ببثّ بعض الأمل- تعلم بأنّ طريقتهم في كبح التضخم ستؤدي إلى حدوث انكماش اقتصادي عميق. بدلاً من كون الأزمات «تحدث مرّة كل قرن»، بتنا نرى تواتراً أكبر وأكثر خطورة لهذه الأزمات ولإيقاع الركود والازدهار.

حتّى قبل أن يضرب الوباء، كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتباطأ بالفعل، مع زيادة الحمائية وفرط الإنتاج الذي أثّر على

الطبقي: حقبة جديدة للرأسمالية

قطاعات مختلفة. قام الوباء بمنح المنعطف لتعميق التناقضات المتجذرة في النظام فقط. انهارت سلسلة الرأسمالية في مجموعة كاملة من النقاط، ما أدّى إلى تعطيل كلّ من الإنتاج والعرض. أدّى ذلك بدوره إلى إغلاق قطاعات كبيرة من الاقتصاد، إلى جانب انهيار الطلب. تمّ تسريح الملايين أو إيقافهم عن العمل، ما زاد من التدهور اللولبي.

عنى هذا بأنّ الأسواق والتجارة وسلاسل التوريد: شرايين الاقتصاد العالمي، تمّت مقاطعتها بشكل حاد أو إعاقتها بشكل كلي. ما بدأ كأزمة نامية لفرط الإنتاج، انتهى به الأمر مع إغلاق حسّي وتعطيل الكثير من قطاعات الاقتصاد الرأسمالي. كنتيجة لذلك، انكمش النشاط الاقتصادي في 90% من دول العالم. تخطى هذا ما شهده العالم في كلتا الحربين العالميتين، والكساد الكبير، والانهيار المالي في 2008–2009. شهد الاقتصاد البريطاني– كمثال– أكبر تقلّص له منذ 300 عام.

بالتأكيد، لم يمكن لهذا الانهيار أن يستمرّ إلى الأبد. في مرحلة ما، حدث الانتعاش الحتمي، الأمر الذي ساعدته إجراءات كبيرة غير مسبوقة من تحفيز الدولة. تمّ الإعلان عن هذا الانتعاش باعتباره بداية حقبة جديدة. كان من المفترض أن يؤدي طلب المستهلكين المكبوت– الذي يتمّ إنفاقه في الحانات والمطاعم وفي أيام العطلات– إلى انتعاش اقتصادي قوي.

انتعشت الاقتصادات بالتأكيد لبعض الوقت. وصل الكثير منها إلى مستويات ما قبل الوباء. لكنّ التعافي كان يتقطع باستمرار بسبب الاضطراب– أو التقطعات الكاملة– في سلاسل التوريد: إرث الأزمة. إنتاج «على الوقت تماماً»، وهو الذي عزز أرباح الرأسماليين في العقود الماضية، أصبح فوضى «لا شيء في وقته»، حيث فقدت صناعات وقطاعات حيوية أجزائها الرئيسية. دفع هذا النقص بدوره الأسعار، وأثار طفرة جديدة في التضخم.

الحرب والركود

أصبح الوضع في العالم برمته متقلباً للغاية. لقد تحوّل تكامل التجارة العالمية– الذي كان دفعة هائلة في الماضي– إلى نقيض المطلوب منه. يمكن لحدث واحد في بلد ما أن يكون له تأثير ضار هائل في مكان آخر. عمليات الإغلاق في الصين– على سبيل المثال– والتي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات، لها تأثير على التجارة العالمية برمتها. بالمثل فإنّ عوامل أخرى– سواء أكانت مشاكل ما بعد الوباء، أو الحرب في أوكرانيا، أو الصدمات السياسية، أو «الحوادث» الأخرى– يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على طريقة عمل النظام الرأسمالي.

اليوم، أطلق الصراع الدائر في أوكرانيا سلسلة من الأحداث التي لها عواقب بعيدة المدى سياسياً ودبلوماسياً واجتماعياً واقتصادياً. أصبحت الحرب حرباً بالوكالة بين دول الناتو وروسيا، وخاصة الولايات المتحدة التي تصدرت ضخّ مليارات من الدولارات من الأسلحة إلى أوكرانيا من قبل الإمبريالية الغربية. لهذا تأثير هائل في كلّ مكان. سيكون للعقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب– بهدف عزل روسيا عن الاقتصاد العالمي– تداعيات خطيرة. يبدو أنّ الإمبرياليين الأمريكيين والبريطانيين على وجه الخصوص يحاولون تجاهل مثل هذه النتائج. إنّهم مستعدون للمخاطرة بكلّ شيء لهزيمة روسيا، لكنّ افعالهم تؤدي إلى تفاقم أزمتهم.

أدّى الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة إلى ارتفاع التكاليف والأسعار بشكل عام، حيث يترسخ التضخم في كلّ مكان. إذا توقفت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يطالب به البعض حتى هذه اللحظة– رغم أنّه يبدو أمراً عفت عليه الأحداث السريعة– فسيؤدي ذلك إلى ركود فوري يبدأ في ألمانيا. العقوبات الاقتصادية هي حرب بوسائل مختلفة، وهي تزيد من حدّة الأزمة. يتآكل طلب المستهلكين بشكل أكبر، ويتوقف الاستثمار الرأسمالي، ممّا يدفع الاقتصاد العالمي نحو ركود جديد.

من المتوقع أن يصل التضخم العالمي اليوم إلى 6,2% أي أعلى بنسبة 2,25% ممّا كان متوقعاً في بداية العام

النزعة القومية الاقتصادية

تتفاعل هذه العوامل بشكل– ديالكتيكي– مع بعضها البعض، لجرّ كلّ شيء إلى أسفل. كلّ العوامل التي ساهمت في دفع الرأسمالية في الماضي هي الآن العوامل التي تمهد الطريق لكارثة اجتماعية واقتصادية. يقول مارتن وولف، محرر الشؤون الاقتصادية في الفايننشال تايمز: «الآن للأسف، نحن مرة أخرى على طريق منحدر إلى عالم من الانقسام والاضطراب والخطر».

يتشظى الاقتصاد العالمي إلى تكتلات، ويتم كسر سلاسل التوريد في محاولة الغرب لقطع إمدادات الطاقة الروسية، وتقليص قدرة روسيا في الوصول إلى أسواق العملات الأجنبية. لقد دخلنا فترة من القومية الاقتصادية شبيهة بفترة ما بين الحربين العالميتين، وهو انعكاس آخر على مدى تحوّل الملكية الخاصة والدول الرأسمالية إلى عائق أمام التقدّم.

سلّط بيير أوليفييه غورنشاس– كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي– الضوء على عواقب هذه التغييرات الدراماتيكية على النظام الرأسمالي: «إذا أصبحنا عالماً يضمّ العديد من التكتلات المختلفة، فسيتعين علينا التراجع عن الكثير من الاقتصادات المتكاملة التي بنيناها وسلاسل التوريد التي أنشأناها... وبناء شيء آخر أضيق وأصغر نطاقاً... ستكون هناك تكاليف تعديل، وستكون هناك خسائر في الفاعلية، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة في تكلفة أيّ وحدة لأنّ الأشياء لن تتمّ بالكفاءة التي كانت تجري من قبل... إنّ كنّا في عالم فيه كتل مختلفة، فأنا لا أعرف كيف يمكن لصندوق النقد الدولي أن يعمل. هل يتحول إلى مؤسسة تعمل لصالح تكتل دون العمل لصالح بقيّة التكتلات؟ كيف يعمل على طول الأجزاء المختلفة من العالم؟ هذا ليس بالأمر المرغوب على الكثير الكثير من الجبهات».

حدود الرأسمالية

تقوّض الأزمة الحالية ما تبقّى من إطار ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتكشف بوضوح حدود النظام الرأسمالي. أوضحت الفايننشال تايمز نفسها، أنّ تسليح التمويل له آثار عميقة على مستقبل السياسة والاقتصاد الدوليين: «انقلبت الكثير من الافتراضات الرئيسية رأساً على عقب حول حقبة ما بعد الحرب الباردة. تمّ تسويق العولمة ذات مرة كحاجز يمنع الصراع، وشبكة من الاعتماد المتبادل من شأنها أن تقرّب الأعداء السابقين من بعضهم البعض».

خلقت الحرب في أوكرانيا فوضى، وكسرت آخر الآمال بالانتعاش. الارتفاع الدراماتيكي في أسعار النفط وحده لم يكن كافياً لقلب الوضع، ولكن جاء انهيار إنتاج القمح والحبوب في أوكرانيا– والعقوبات عليه في روسيا– ليرفع أسعار الأغذية إلى السماء، مع كامل التداعيات السياسية التي تترافق مع ذلك. وكما صرّح عدد من المعلقين الرأسماليين: «عندما ارتفعت أسعار الأغذية في 2008، ساعد ذلك على إطلاق شرارة ما يسمّى بالربيع العربي، وفي النهاية الحرب الأهلية في سورية. الوضع في أوكرانيا زرع بذور أزمة سيتم الشعور بآثارها أبعد من حدود الاتحاد الأوروبي».

استنتاجات ثورية

ليس الازدهار ولا الركود هما من يولدان الثورة، ولكن التحول فيما بينهما هو من يهز وعي الصراع الطبقي. تراكمت الكثير من المواد القابلة للاشتعال في الفترة الأخيرة، وهذا يتزايد باستمرار، لهذا ندرك بأنّ استقرار الماضي قد انتهى.

أشار إنغلز بأنّ 40 عاماً من نوم الطبقة العاملة البريطانية كانت مقدمة لانفجارات نقابية جديدة في تسعينيات القرن التاسع عشر. فتحت هذه حقبة جديدة من الصراع الطبقي والحرب والثورة. اليوم، وصل مدّ الصراع الطبقي بزخم كبير إلى بلدان المركز الرأسمالي، وهو المدّ الذي استمرّ لأكثر من ثلاثة عقود.

مع زوال ضباب الحرب ووصول حقيقة الأزمة الرأسمالية إلى دول المركز، سيشترك ملايين العمال والشباب في الصراع الطبقي. عناصر شابة جديدة على وشك الدخول في الصراع، عناصر غير ملوثة بهزائم الماضي. إنّ عمق الأزمة لا بدّ وأنّ يوصل الكثيرين إلى استنتاجات جذرية، بل وحتى ثورية.

الصراخ من منظري رأس المال واستراتيجييه أمثال مارتن وولف، بأننا مرة أخرى على طريق منحدر إلى عالم من الانقسام والاضطراب والخطر، هو في حقيقته تحذير للنخب الحاكمة كي تستعد لما هو قادم. فما يتحدث عنه ولا يجرؤ على تسميته صراحة باسمه: ثورة الطبقة العاملة.

■ **بتصرّف عن:** Stagflation and struggle: capitalism's new era

ارتباط «الوقت أمام الشاشة» بالمشكلات السلوكية عند الأطفال

نشرت دورية علم النفس التابعة للجمعية الطبية الأمريكية «JAMA Psychiatry» في 16 آذار من العام الجاري، دراسة حول مدى الارتباط بين الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات واحتمالات تعرّضهم لمشكلات سلوكية، ونشرت أبرز نتائجها في تقرير للموقع العربي لمجلة Scientific American. الدراسة تحذّر من خطورة «وسائط الشاشة» على إستراتيجيات «التنظيم الذاتي للتعلم» وزيادة احتمالات السلوكيات العدوانية لدى الطفل، أو اضطرابات أخرى مثل التوحّد والفصام وفرط النشاط وقلة الانتباه، وغيرها. فيما يلي نلخّص التقرير الذي كتبته دينا درويش للنسخة العربية من «ساينتيفيك أمريكيان» عن الدراسة، مع ملاحظتنا بأنه لم يتم التطرق لسؤال مهم: ما مدى تأثير مصالح عمالقة شركات التكنولوجيا في عرقلة محتملة لانتشار أوسع لدراسات حول التأثيرات السلبية لشاشاتها ومحتواها؟ وخاصةً أن بعض نتائج الدراسة المذكورة قد تثير الاستغراب، حيث قالت بأنّ «حدّة الترابط» مع المشكلات السلوكية انخفضت كلما كانت الدراسات التي جرى تحليلها «أحدث من حيث تاريخ النشر»، وكذلك قولها «بانخفاض» الارتباط بين وقت المكوث أمام الشاشة ومشكلات السلوك الخارجية كلما زادت «جودة الدراسة».

■ ساينتيفيك أميريكان «النسخة العربية»
تلخيص: د. أسامة دليقان

الدراسة المذكورة تحليل تَلَوي –meta analysis أيْ: تدمج نتائج جميع الأبحاث المختارة ذات الصلة حول موضوعٍ ما، وتقدم إحصائيةً شاملةً تلخص النتائج عبر دراسات متعددة، ويمكن للتحليلات التلوية أيضاً أن تنظر في العوامل التي قد تفسر النتائج المختلفة عبر الدراسات.

وشملت هذه الدراسة التَلَوية 159 ألفاً و425 طفلاً في سن الثانية عشرة أو دونها، وذلك بمتوسط أعمار بلغ 6,07 سنوات، وبمشاركة بلغت حوالي 51,30% من الذكور، إلى أنه «على الرغم من أن الارتباط بين وقت الشاشة والتعرُّض لمشكلات سلوكية خارجية أو داخلية يبدو ضعيفاً، إلا أنه في الوقت ذاته يكون مؤثراً».

وتصنف المشكلات السلوكية والانفعالية عموماً بأنها «سلوكيات خارجية» أو «سلوكيات داخلية» أو «مشكلات قليلة الحدوث»؛ الخارجية موجهةً نحو الآخرين، مثل العدوان، والشتم، والسرقة، والنشاط الزائد، أما الداخلية فتتمثل في صورة اجتماعية انسحابية، مثل القلق، والاكتئاب، وفقدان الشهية، وأما الاضطرابات قليلة الحدوث فتتمثل في الفصام والتوحد.

وقت الشاشة

يُعرَّف «الوقت أمام الشاشة» بـ«مقدار الوقت الذي يقضيه الشخص في التحديق في الشاشات الرقمية لأجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية». ولا تشجع «الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال» استخدام الوسائط من قِبل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين، كما توصي بتحديد الوقت الذي يقضيه الأطفال الأكبر سنّاً أمام الشاشات بما لا يزيد على ساعة أو ساعتين في اليوم، خوفاً من التداعيات السلبية المحتملة للشاشات على صحة الأطفال، مثل إصابتهم بالبدانة، واضطراب النوم، والمشكلات السلوكية، وضعف التحصيل العلمي، وقلة الوقت المخصص للّعب.

ووفق دراسة سابقة أجراها باحثون من «معهد علم الوراثة السلوكية» بجامعة «كولورادو بولدر» الأمريكية، فإن «95% من المراهقين في الولايات المتحدة لديهم هواتف ذكية، ومتوسط استخدام التكنولوجيا العالمية آخذٌ في الارتفاع، خاصةً بين الصغار».

تقول راشيل أيريش، طالبة الدكتوراة بقسم علم النفس في جامعة «كالغاري»، والباحثة الرئيسية في الدراسة، إنّ «هناك رابطاً صغيراً بين وقت الشاشة «من حيث المدة» والصحة العقلية للأطفال، لكن هذا الرابط مؤثر بالرغم من صغره».

تباين بالمنهجيات والنتائج

وجد التحليل التَلَوي أنّ الدراسات التي جرى تحليلها ترى ارتباطاً محتملاً بين وقت الشاشة وخطر عواقب سيئة على الصحة العقلية، مثل اضطرابات النوم، وانخفاض فترات ممارسة الأنشطة البدنية، والحد من تبادل العلاقات الاجتماعية، وتراجُع فرص التعلم. وقد تعوق أيضاً إستراتيجيات التنظيم الذاتي للتعلم «وهي عملية نشطة يكون فيها المتعلم مشاركاً نشطاً في عملية تعلُّمه بحيث يبحث ويحاور ويناقش وفق ميوله واهتماماته»، وتزيد مستويات شعور الطفل بالإثارة بسبب التأثيرات الصوتية المرئية السريعة والمكثفة، والتي قد يصاحبها عدم الانتباه والسلوك العدواني.

لكن الدراسة أكدت في الوقت ذاته أنّ «هناك حالةً من الجدل بشأن القلق فيما يتعلق بوقت الشاشة وتأثيره على الصحة العقلية للأطفال»، مُرجعةً حالةَ الجدل تلك إلى ما وصفته بـ«أوجه القصور المنهجية التي شابت بعض الدراسات».

وتقول الباحثة أيريش بأنه ربما أسهمت الاختلافات المنهجية في النتائج المتضاربة، وقد تختلف أحجام التأثير بناءً على التحليلات الإحصائية التي تم إجراؤها، وكيفية قياس المتغيرات، وما إذا كانت الدراسة تعتمد على البيانات المقطعية «وهي بيانات يتم الحصول عليها من المشاهدات المتكررة للظاهرة المَقيسة في فترات زمنية مختلفة»، أو على البيانات الطولية «تشير إلى مجموعة مشاهدات حول ظواهر متعددة عبر فترات زمنية متعددة».

متغيرات متعددة

فحص الباحثون العديد من المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسات التي تم تحليلها، والخاصة بجنس الطفل، وعمره، ووقت الشاشة المبلغ عنه من خلال الطفل أو الوالد أو أي شخص آخر، وطريقة قياس وقت الشاشة من خلال الاستبانة أو المقابلة، ونوع المشكلة السلوكية الداخلية التي يعاني منها الطفل مثل القلق والاكتئاب، أو الخارجية مثل العدوانية أو اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، وما إذا كان المخبرون قد اختلفوا فيما يتعلق بوقت الشاشة والمشكلات السلوكية التي يعانيها الطفل، وتشخيص مدى معاناة الطفل من مشكلة سلوكية سابقة من خلال الإجابة بنعم أو لا، وسنة نشر الدراسة، وتصميم الدراسة «الطولية أو المقطعية»، والمخاطر الاجتماعية الديموغرافية فيما يخص الدخل المنخفض والمستوى التعليمي لمقدم الرعاية أو أحد الوالدين، وأخيراً الموقع الجغرافي لعيّنة البحث.

يوصى بألّا يتعرّض الأطفال دون السنتين من العمر للشاشات وعدم استخدامها لأكثر من ساعتين للأطفال الأكبر سناً وإعطاء الأولوية للتفاعل الاجتماعي وجهاً لوجه

ملاحظة تخصّ «الشرق الأوسط»

تقول «إيريش»: أظهرت الدراسات التي أجريت في «الشرق الأوسط» ارتباطات أقوى بين وقت الشاشة والمشكلات الخارجية، مقارنةً بتلك التي أُجريت في جميع المواقع الجغرافية الأخرى. وبشكل عام «ليس في الشرق الأوسط فقط» أظهرت النتائج أن حجم التأثير بين وقت الشاشة ومشكلات الطفل الاستيعابية «كان ضعيفاً ولكنه مهم». وكان الارتباط بين الوقت المخصص للشاشة والمشكلات السلوكية الخارجية أقوى في الدراسات التي تفحص العدوانية، مقارنةً بتلك التي تفحص أعراض اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط، وكان الارتباط أضعف في الدراسات الطولية التي تتحكم في مشكلات السلوك الخارجية الأساسية مقارنةً بالدراسات المقطعية.

دراسات مستقبلية

ترى نهال لطفي – أستاذة علم النفس بكلية التربية بجامعة قناة السويس – أنه «من المهم إجراء دراسات مستقبلية تختبر الآليات المنفصلة التي تكمن وراء مثل هذا الارتباط، وتحديداً فيما يتعلق بسلوكيات الطفل الخارجية». وتقول «لطفي» في تصريحات للنسخة العربية من مجلة العلوم الأمريكية: يمكن أن يكون المحتوى المعروض غير ملائم للطفل أو عنيفاً، ومن منظور منهجي، قد يكون الأسهل مراقبة المشكلات الخارجية مقارنةً بالمشكلات الداخلية، مما يؤدي إلى حساسية أقل لتحديد المشكلات الداخلية.

وكانت دراسة سابقة قد أُجريت على 699 طفلاً فنلندياً في سن ما قبل المدرسة، قد أظهرت أن الأطفال الذين يقضون كثيراً من الوقت في مشاهدة الأفلام والعروض على شاشات التلفزيون والشاشات الأخرى أكثر تعرُّضاً للإصابة بمشكلات عاطفية وسلوكية في سن الخامسة، مثل القلق والاكتئاب وسوء الحالة المزاجية والخوف وصعوبة التركيز وفرط النشاط والسلوك الاندفاعي.

الحاجة لتركيز أكبر على طبيعة المحتوى

من بين الملاحظات على الدراسة قالت إيمان جابر – مدير إدارة طب نفس الأطفال والمراهقين بالأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان – بأنّ «المحتوى لا بد أن يكون محل دراسة أيضاً لتأكيد مدى ارتباط وقت الشاشة بالمشكلات السلوكية للطفل». وحتى راشيل أيريش الباحثة الرئيسية في الدراسة أقرت بأنّ «النظر إلى وقت الشاشة فقط من حيث المدة لم يتح لفريق البحث فهم الجوانب الأكثر دقةً لاستخدام الشاشة، مثل طبيعة المحتوى سواء كان برامج تعليمية أو محتوىً عنيفاً على سبيل المثال، ما يستوجب إجراء مزيد من الدراسات مستقبلاً»، ونصحت العائلات باتباع إرشادات وقت الشاشة وإعطاء الأولوية للتفاعلات وجهاً لوجه ما أمكن، كما يمكن مشاهدة الشاشات معاً كنشاط عائلي بدلاً من أن يفعل الأطفال ذلك بمفردهم.

إفريقيا وروسيا: تعاون لحل أزمة الحبوب وتمثيل دولي لمصالح القارة المنسية

تؤثر أزمة الحبوب والغذاء العالمية الناشئة بشكل أكبر على الدول الطرفية الأضعف مقارنةً بغيرها، وتعد إفريقيا ضمن المناطق الأكثر تهديداً وخطراً منها لدرجة احتمالات وقوع كارثة غذاء ومجاعات جدّية وكبرى فيها إنْ لم يتم حل المشكلة في الوقت المناسب، وبناء عليه يحاول الاتحاد الإفريقي فعل ما بوسعه في هذا الشأن عبر التعاون مع روسيا بالدرجة الأولى.

■ حمزة طحان

في الـ 25 من شهر أيار الماضي عقد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اجتماعاً مع سفراء الدول الإفريقية في العاصمة موسكو، والتي تزامنت مع مناسبة «يوم إفريقيا» أكد لافروف خلاله استمرار بلاده بتنفيذ التزاماتها الخاصة بتصدير الأغذية والأسمدة إلى إفريقيا، كما دعا الدول «في الاتحاد الإفريقي لمطالبة الغرب بإصرار على رفع العقوبات الأحادية غير القانونية، التي تقوض البنية التحتية للنقل واللوجستيات الضرورية للتجارة العالمية، الأمر الذي يخلق مخاطر في المقام الأول للفئات الأكثر عرضة من السكان».

حيث إن أزمة الغذاء والحبوب الناشئة، ورغم ما يجري ترويجه بأنها نتيجة للمعركة في أوكرانيا، إلا أن السبب الرئيسي فيها يتعلق بالعقوبات الأمريكية والأوروبية على روسيا من جهة، والتي تعني عرقلة تصديرها، وفصل بنوكها عن منظومة «سويفت» من جهة أخرى، والتي تؤثر على عمليات الدفع، وإن كانت هناك إمكانية للتصدير.

ضمن هذا الإطار نفسه قال رئيس الاتحاد الإفريقي ورئيس السنغال ماكي سال خلال اتصال فيديو مع القادة الأوربيين في قمة استثنائية عقدت في بروكسل أواخر الشهر الماضي: «أريد أن أخبركم أن بلداننا قلقة للغاية بشأن الآثار الجانبية للاضطراب الناجم عن حظر نظام الدفع بواسطة «سويفت» بسبب العقوبات... عندما يتم مقاطعة نظام «سويفت»، فهذا يعني أنه حتى في حالة توفر المنتجات، يصبح الدفع صعباً أو مستحيلا» وأوضح «من المرجح أن تؤدي ندرة الأسمدة وارتفاع كلفتها إلى انخفاض كبير في المحاصيل المحلية... انخفاض يقدر بنسبة 20–50% في محصول الحبوب في إفريقيا هذا العام».

وفي الثالث من الشهر الجاري، توجه سال إلى مدينة سوتشي الروسية للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأعلن سال بعد الاجتماع «نخرج من هنا مطمئنين جداً ومسرورين جداً بمحادثاتنا» حيث دار الحديث بين الرئيسين حول كيفية تسهيل تصدير الحبوب وتعزيز التعاون بين روسيا ودول الاتحاد الإفريقي، قال سال: إنهما تطرقا إلى «عدة وسائل لتسهيل التصدير، إما عبر ميناء أوديسا أو ميناء ماريوبول» أو حتى الدانوب أو بيلاروسيا.

ومن جهة أخرى فإن لتطور العلاقات بين الدول الإفريقية وروسيا معاني أخرى تتعلق بتمثيل هذه القارة المنسية من المجتمع الدولي ومحافله ومجالسه، تمثيل فعلي وجدّي متوافق مع التوازنات الدولية الجديدة وسياساتها على العكس من سابقه، حيث كانت إفريقيا شعاراً إنسانياً– تجارياً بأيدي الغربيين، والحديث عنها كان يتعلق بتمثيل مصالح الغربيين فيها.

العراق مسمار جديد في نعش التطبيع

حصلت تطورات عديدة ضمن الملف العراقي خلال الأسبوعين الماضيين تعكس في ثناياها حجم الأزمة والضغوط التي تتعرض لها المنظومة العراقية من قبل الشعب العراقي أولاً، والتطورات الدولية ثانياً.

■ ملاذ سعد

كان الحدث الأبرز من هذه التطورات هو إقرار مجلس النواب العراقي في الـ 26 من شهر أيار قانون «تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني» على جميع العراقيين والأجانب العاملين في العراق، والذي يحتوي عقوبات تصل حدّ الإعدام، وقد أوجد هذا القرار ترحيباً شعبياً كبيراً، بينما أعربت واشنطن عن «قلقها» من القرار، وجاء في بيان صادر عن المكتب الصحفي للخارجية الأمريكية أن القرار «يتناقض بشكل حادّ مع التقدم الذي أحرزه جيران العراق في بناء الجسور وتطبيع العلاقات». وأصدرت «إسرائيل» بياناً يدين القرار بطبيعة الحال.

إن هذا القرار يحمل عدة أبعاد محلية وإقليمية ودولية، فمن جهة يستند وبشكل أساسي إلى إرادة الشعب العراقي التي يعبر عنها على الدوام، والتي ظهرت خاصة خلال محاولة جس النبض في الـ 24 من شهر أيلول من العام الماضي حينما عقد ما سمي بمؤتمر «السلام والاسترداد» للتطبيع في أربيل، وما تلاه من ردود فعل شعبية وسياسية حادة عليه، أوضحت بما لا يضع مجالاً للشك أن هذا الأمر يمثل خطاً أحمرَ ولا يمكن الالتفاف عليه.

ومن جهة ثانية، فإنه يمثل مؤشراً على تراجع أمريكي وحلفائه في البلاد، مما يعني أيضاً أن الانسحابات العسكرية الأمريكية السابقة من العراق قد بدأت تظهر نتائجها الأولى على ماهية العراق ومساره واصطفافه وقراراته بشكل واضح دون الإملاءات الأمريكية، والتي ستتثبت وتتضح بشكل أكبر خلال المراحل القادمة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن القرار بلحظته ومعانيه يأتي متوافقاً مع التطورات الدولية الماضية والمتسارعة بغير مصلحة الغربيين و«إسرائيل» ويقطع الطريق تماماً أمام أية أوهام تطبيعية لديهم مع العراق.

وفيما يتعلق بواشنطن وتل أبيب تحديداً، فإن القرار مثّل ضربة موجعة لهما بعد كل حفلات التطبيعِ الإعلامية السابقة مع دول أخرى، وما تلاها من محاولات لضم العراق إليها.

أما ما هو أشمل من كل ما سبق فيما يتعلق بملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، هو أن القرار العراقي فضلاً عن كونه يعكس إرادة الشعب العراقي أولاً وأساساً، إلا أنه يعكس تطوراً دولياً أيضاً، وربما يكون مؤشراً على اقتراب نهاية مهرجانات التطبيع كافةً، سواء في العراق أو غيره، وأن هذه المهرجانات وما حققته من خطوات إعلامية–سياسية لصالح الكيان وصلت ذروة «فقاعتها» وباتت تتهدد بالتفجير والارتداد عليه، فالمغرب على سبيل المثال فقط، لا يزال شعبها بتنوعات انتماءاته السياسية وحراكاته يُعقد ويصدر بشكل شبه يومي اجتماعات وبيانات تدين الحكومة على التطبيع، وتؤكد موقف المغربيين بدعم الفلسطينيين في قضيتهم.

الانتخابات الفرنسية... تساؤلات حول تاريخ صلاحية أدوات الهيمنة

يقرّ الجميع بأن أوروبا تتحمل في الصراع الحالي تكلفة باهظة، وذلك على الرغم من الخلافات في تفسير أسباب وصولها إلى هذا المأزق، الذي يأخذ في الفترة الحالية شكل مصاعب اقتصادية، والتي ستتحول بالضرورة إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية، ويمكن من خلال مراقبة التطورات السياسية- في بلدان أوروبا المؤثرة- فهم التحديات التي ستجابهها، ويمكن لنا أخذ الانتخابات التشريعية القادمة مثلاً على ذلك.

■ علاء أبوفرّاج

في الوقت الذي يقرّ الجميع بأن أوروبا تدفع ثمناً باهظاً في الصراع العالمي الحالي، يختلف هؤلاء في تفسير وصولها إلى هذا المأزق أصلاً! ولا يعترف معظمهم بأن الآثار الاقتصادية الكارثية التي تتحملها أوروبا لن تبقى في الميدان الاقتصادي، بل ستتحول عاجلاً أم آجلاً إلى حالة من الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، فالسعي الأمريكي المستمر إلى توريط دول الاتحاد الأوروبي في مواجه شاملة مع روسيا والصين يهدف بوضوح إلى تدمير المنافسين وإزاحتهم عن الساحة العالمية، وفي الوقت الذي تظهر الدول الصاعدة– مثل: روسيا والصين والهند وغيرها– استجابة سريعة وجريئة في مواجهة هذه التحديات، تقوم أوروبا في المقابل بالانجرار أكثر باتجاه الفخ الأمريكي، وتخدم النخب السياسية العاجزة في أوروبا هذا الاتجاه دون أن تبدي حتى اللحظة أية مقاومة تذكر، لكن ونظراً لأن الشعوب الأوروبية ستكون أولى ضحايا الاستراتيجية الأوروبية الحالية فبات من المتوقع أن تشهد دول أوروبا تصاعداً غير مسبوق في الحراك السياسي، وهو ما تدركه النخب الحاكمة في أوروبا، التي تدرك أيضاً أن قدرتها على الهيمنة والتحكم بالحياة السياسية باتت أضعف.

الانتخابات التشريعية

تتحضر باريس للانتخابات التشريعية بين 12 و19 حزيران الجاري بعد شهرين تقريباً من انتهاء الانتخابات الرئاسية، التي شهدت بدورها حالة من التجاذب العالي إلى تلك الدرجة التي كان من الممكن أن ينتقل فيها مرشح اليسار الراديكالي جان لوك ميلانشون إلى الجولة الثانية الحاسمة إلا أنه خسر بفارق ضئيل جداً أمام مرشحة اليمين المتطرف ماري لوبان. الانتخابات التشريعية القادمة بدأت تعطي مؤشرات جدية على حجم المواجهة السياسية المنتظرة، والتي يمكن أن تكون إحدى نتائجها وصول ميلانشون إلى منصب رئيس الوزراء مما سيكبل قدرة الرئاسة الفرنسية في كثير من المسائل، ويزيد من حدة المواجهة بين القوى السياسية وفي أجهزة الدولة أيضاً، بعد أن تنقسم الحكومة والرئاسة بين كتل سياسية متناقضة فعلياً.

وعلى الرغم من أن الحملات الانتخابية لم تبدأ بعد، ومن المقرر أن تنطلق غداً الإثنين 6 حزيران، إلا أن المعركة السياسية قد بدأت بالفعل، ففي الوقت الذي يسعى ميلانشون إلى إنشاء تحالف يساري واسع في مواجهة خصومه في اليمين والوسط، تسعى القوى الأخرى ومن ضمنها النظام الحاكم الفعلي للسيطرة على الأحداث ويمكن هنا الإشارة إلى مسألتين أساسيتين، الأولى: ترتبط بالنظام الانتخابي الفرنسي. والثانية: ترتبط باستخدام استطلاعات الرأي كواحدة من أدوات الهيمنة والتحكم بسلوك الناخبين.

النظام الانتخابي الخاص

تجري الانتخابات البرلمانية الفرنسية التي تعرف باسم «الجمعية الوطنية» ضمن 577 دائرة انتخابية «539 دائرة داخل فرنسا و27 في مستعمرات وراء البحار و11 للفرنسيين المقيمين في الخارج» وتخوّل كل دائرة الناجح فيها من الحصول على مقعد في البرلمان، ويشترط النظام الانتخابي الخاص في فرنسا أن يحصل الفائز على أغلبية الأصوات، وأن يختاره أكثر من 25% من الناخبين في الدائرة كحد أدنى للفوز في مقعد الجمعية الوطنية، وإذا لم ينجح أي من المرشحين في تحقيق هذه النسبة، فسيجري التصويت في جولة ثانية على المرشحين الذين حصلوا في الجولة الأولى على 12،5%. ويجري منذ عقود حراك سياسي جدي لإحداث تغييرات في نظام الدوائر الانتخابية المعمول به حالياً، وتحديداً بسبب التفاوت في أعداد الناخبين بين الدوائر الكثيرة، مما يفسح مجالاً واسعاً من قبل النظام الحاكم للتحكم بالعملية الانتخابية عبر استنزاف القوى الأخرى، لتكون الـ 25% في إحدى الدوائر تتطلب عدد ناخبين أكثر من غيرها من الدوائر، وعلى الرغم من أن تعديلات قد جرت على هذه الدوائر، إلا أنها لم تمس جوهر القانون الانتخابي الذي يحتاج إلى نقاش منفصل بوصفه حالة فريدة لا توجد إلّا في فرنسا، لكن ما يهمنا الآن هو أن النظام الانتخابي ومئات الدوائر الانتخابية كانت دائماً عقبة أساسية أمام القوى السياسية القادمة من خارج المنظومة السائدة، وكانت إحدى الأدوات الفعالة في التحكم بنتائج العملية الانتخابية.

نجاح أدوات الهيمنة كان مرهوناً بالحفاظ على حجم المشاكل في عتبة معينة وما أن بدأت هذه المشاكل بالازدياد فوق العتبة المذكورة حتى بدأت أدوات الهيمنة تفقد فاعليتها

استطلاعات الرأي

يمكن لاستطلاعات الرأي أن تلعب دوراً كبيراً في التلاعب بوعي الناخبين ودفعهم «طوعياً» لاختيار مرشح النخب المالكة، ويمكن أخذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فرنسا كمثال واضح على عملية التلاعب هذه، فنشر وتداول نتائج «متوقعة» للانتخابات له تأثير واسع على الناخبين، وخصوصاً عندما تشير الاستطلاعات المنشورة إلى تقدم أو تراجع أحد المرشحين، فالناخبون يميلون في هذه الحالة إلى التفكير مجدداً في خياراتهم، فاستطلاعات الرأي أشارت وخلال فترة طويلة إلى أن حظوظ ميلانشون كانت متدنية كثيراً، وهو ما قد يدفع بعض مريديه إلى الابتعاد عنه، وهو ما يعرف باسم «التصويت النافع» أي عندما يشعر الناخب أن صوته الانتخابي سيهدر على مرشح خاسر، ولذلك يميل لاختيار أحد المرشحين المتصدرين. والمثير للانتباه في سلوك مراكز

ما معنى الطلعة الجوية الروسية الصينية المشتركة قرب اليابان خلال اجتماع «كواد»؟

تؤكد كلّ من الصين وروسيا مراراً وتكراراً على عمق العلاقات بينهما، وتطورها في مواجهة الغربيين، وتأريض أحلام واشنطن بضرب هذه العلاقات، أو حتى المساس بها، وكان من أواخر هذه التأكيدات ما جرى في بحر اليابان وبحر الصين الشرقي من مناورات مشتركة في 24 من الشهر الماضي.

نفذت الصين وروسيا تدريبات عسكرية بحرية وجوية مشتركة فوق بحر اليابان وبحر الصين الشرقي، وقد كانت هذه أول تدريبات مشتركة للبلدين منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وتضمنت التدريبات قاذفتين صينيتين وقاذفتين روسيتين انطلقتا بتدريباتهما من بحر الصين، وقامت بطلعة مشتركة وصولاً إلى بحر الصين الشرقي تبعها قيام طائرتين صينيتين وطائرتين روسيتين جديدتين تدريبات مشتركة من بحر الصين الشرقي إلى المحيط الهادئ، كما قامت طائرة استطلاع بطلعة جوية إلى شبه جزيرة نوتو في اليابان.

وقد جرت هذه المناورات بالتوازي مع قيام الرئيس الأمريكي جو بايدن بجولته في آسيا، وبالتزامن تحديداً مع قمة رؤساء التحالف الرباعي «كواد» الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والهند في العاصمة اليابانية طوكيو.

لتحمل هذه التدريبات المشتركة- بتوقيتها ومكانها بذلك- رسالة محددة تؤكد مساندة روسيا للصين في وجه المحاولات الأمريكية للتفرّد بها ومحاصرتها جنوباً سواء بالمعنى العسكري، مثل تحالف «كواد» نفسه، أو حتى بالجوانب السياسية والاقتصادية، وتشير إلى عمق العلاقات بين البلدين واستعدادهما للتصدي المشترك لمحاولات التخريب الغربية في أية منطقة وملف.

من جهة ثانية، فإن لهذه التدريبات المشتركة- وما تعنيه- تأثيرات على دول المنطقة الآسيوية ككل، وهي بذلك تشكل عامل جذب وتطمين لها كي- بالحد الأدنى- لا تنجرف خلف المساعي الأمريكية بعقد اتفاقات معها، وبالحد الأعلى أن تعزز من علاقاتها وتعاونها مع الصين وروسيا بمواجهة الغربيين.

> راهنت الولايات المتحدة على أن إشغال روسيا في حرب داخل أوروبا من شأنه أن يقلل من قدرتها على تقديم العون للصين في آسيا، وتكون الولايات المتحدة حسب هذا التحليل قادرة على التعامل مع الصين منفردة، لكن إدراك موسكو وبكين لخطورة تحقيق هذه النقلة التكتيكية دفعهما إلى تأريضها عبر تحويل الحدود الشاسعة بين البلدين إلى صمام لتخفيض الضغط الذي قد يتعرض له أيٌ من البلدين، ولذلك تشكّل هذه الطلعة الجوية المشتركة إعلاناً عن فشل هذه المساعي.

الاستطلاع هذه هي أنه مع اقتراب موعد الانتخابات تميل لتعديل توقعاتها، والتي يمكن أن تُرد إلى تغيير في مزاج الناخبين، ولكن تكرار هذه الظاهرة يعد مسألة مثيرة للانتباه، وتحديداً إذا ما أخذنا سرعة هذا التحول بعين الاعتبار! ففي الانتخابات الفرنسية الأخيرة رصدت استطلاعات الرأي عزم 22% من الناخبين لاختيار ماكرون، في مقابل 16% لماري لوبان و12% فقط لصالح ميلانشون، لتتحول هذه الاستطلاعات قبيل الانتخابات إلى أرقام قريبة جداً من النتيجة النهائية، وبتغير ملفت وسريع «في مزاج ملايين الناخبين حسب مراكز الاستطلاع دون تقديم تفسير واضح له! لتصل هذه التقديرات إلى 27% لماكرون «حصل على 27,85%» و23,7% للوبان «حصلت على 23,15%» و22% لميلانشون «حصل على 21,95%».

انتهاء صلاحية أدوات الهيمنة!

نجاح أدوات الهيمنة كان مرهوناً بالحفاظ على حجم المشاكل في عتبة معينة، وما أن بدأت هذه المشاكل بالازدياد فوق العتبة المذكورة حتى بدأت أدوات الهيمنة تفقد فاعليتها في هذه الظروف الاستثنائية، فاستطلاعات الرأي تشير إلى ارتفاع حظوظ قوى اليسار في الانتخابات التشريعية، واتسمت هذه الأرقام بحالة من الاستقرار النسبي خلال الأسابيع الماضية، في حالة مختلفة كلياً عن استطلاعات الرأي في الانتخابات الرئاسية، فلا تقلبات كبرى تُرصد في مزاج الجمهور اليوم!

كل هذا يؤشر إلى حجم التهديدات التي تواجهها منظومة الهيمنة من جهة، والتي تجد نفسها مضطرة إلى الاقتراب من الحقيقية أملاً في الحفاظ على ثقة الجمهور لأطول فترة ممكنة، لتبقى سلاحاً نافعاً في جولات أخرى، وهو ما قد يفسر استقرار الاستطلاعات الآن التي يمكن ردها أيضاً إلى أن المعركة قد تكون حسمت بالفعل، وما هي إلى أيام وتظهر النتائج التي لن يكون بمقدورهم إخفاؤها. فقد ينجح تحالف ميلانشون بالسيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان، وينجح بالتالي بالوصول إلى رئاسة الوزراء مما سيؤدي إلى تصاعد في حالة التجاذب السياسي القائمة فعلاً كل هذا لا يتعدى كونها احتمالات، وستثبت الأيام القليلة القادمة أياً من هذه الاحتمالات أقرب إلى الواقع.

الصورة عالمياً

• صرح وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف في ختام الاجتماع الوزاري للحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، دول المجلس لن تشارك في العقوبات الغربية ضد روسيا.

• صرح الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلنسكي، الأربعاء، 1 حزيران 2022، «بصعوبة الوضع» في شرق أوكرانيا، إثر مواجهة القوات الأوكرانية للجيش الروسي. وأقر أن جيشه يخسر 60 إلى 100 جندي يومياً.

• في بيان صدر اليوم 1 حزيران، قال جيش الاحتلال «الإسرائيلي» إنه قام بتدريبات وصفها بأنها «واسعة النطاق» ركزت على الاستعداد والردّ على ردّ إيران الانتقامي على مثل هذه الضربة.

• وجهت بولندا على لسان نائب رئيس وزارة الشؤون الداخلية وممثل الحكومة لشؤون اللاجئين، تحذيراً للاجئين الأوكرانيين الموجودين على أراضيها بشأن إيقاف عمليات دفع البدلات والأجور اليومية لهم.

• أكد مجلس الأمن الدولي، أهمية أن تترجم هدنة الأمم المتحدة- السارية في اليمن حتى مطلع أب المقبل- إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سياسية شاملة.

• أعلنت وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتيل، أن أول رحلة ترحيل إلى رواندا ستغادر في 1 حزيران الجاري، وأن المهاجرين بدؤوا تلقي إشعارات تبلغهم بمن سيكون على هذه الرحلة.

يجب منع شركات التكنولوجيا العملاقة

نعيش ضمن مجتمع رقمي تسيطر عليه شركات غوغل وأمازون وفيسبوك وآبل، ويبدو من الصعب الهروب منه بشكل متزايد. يعلمون هوياتنا، ويسجلون فيما إن كنّا تلقائيين أم عرضة للقلق. يدركون كيف نستجيب للقص الحزينة وللصور العنيفة. يستخدمون سطوتهم التي منحهم إياها تفتيشهم بلا هوادة في بياناتنا الشخصية كلّ يوم على طول اليوم، في سبيل التلاعب بنا ودفعنا للإدمان.

■ لين باريمور وماوريس ستوك
ترجمة: أوديت الحسين

بروفسور القانون في جامعة تنسي: ماوريس ستوك، هو جزء من مجموعة مناهضة للاحتكار تسعى إلى حماية الخصوصية والبيانات وحقوق المستهلك في الاقتصاد الرقمي. يشرح في مؤلفاته كيفية تحوّل عمالقة التكنولوجيا الذين سماهم «محتكري البيانات Data-opolies»، والذي برأيه يفوق بكثير خطر الاحتكارات التقليدية. يرى ستوك بأنّ اختراقهم للخصوصية أكبر من أن يوصف، ورغم ذلك هناك احتمال تحوّل احتكارهم إلى بعد أكثر رعباً بكثير.

● لماذا تشكّل شركات التكنولوجيا الكبرى «محتكرو البيانات» خطراً؟

يدافع البعض عن هذه الشركات فيقولون بأنّه يجب اعتبارها شركات كريمة لأنّ خدماتها مجانية مثل غوغل، أو زهيدة الثمن مثل أمازون، بينما هي تستثمر بشكل مكثّف في البحث والتطوير من أجل تعزيز الابتكار. يذهب باحثون أمثال روبرت بورك إلى القول بأنّ غوغل لا يمكن اعتبارها احتكارية لأنّ المستهلكين لا يتضررون لأنهم غير مضطرين للدفع مقابل الخدمات.

لكنني قمت مراراً بنشر تشريح للكيفية التي تغزو فيها هذه الشركات خصوصيتنا، وتعيق الابتكار بيننا، وتؤثر على محافظنا المالية بشكل غير مباشر، بل وتقوّض الديمقراطية. المشكلة الأخرى هو أنّنا لا نملك الأدوات للتعامل مع هذه الشركات وتقليل خطرها علينا ضمن النظام الاقتصادي الحالي. ليس هناك حلّ بسيط لمشكلة هذه الشركات، وهو ما أدّى بي إلى تأليف كتاب عن الأمر.

● لماذا يعدّ محتكرو البيانات أكثر خطراً من الاحتكارات التقليدية؟

أولاً، لأنّهم يملكون أسلحة لم تكن الاحتكارات التقليدية تمتلكها. لم يكن لدى الاحتكارات التقليدية القدرة على تحديد التهديدات التنافسية التي في مرحلة جنينية، بينما يملك محتكرو البيانات ما يمكن تسميته «رادار البثّ الحالي»، والذي يعني أنّهم قادرون من خلال تدفّق المعلومات على رصد كيفية استخدام المستهلكين المنتجات الجديدة، وكيف تحوز هذه المنتجات الجديدة على حجم أكبر، والشكل الذي تتوسع من خلاله. مثال ذلك فيسبوك، لديهم قدرة على جمع البيانات مكنتهم من اكتشاف أنّ تطبيق واتس آب يشكّل تهديداً على فيسبوك بوصفه شبكة اجتماعية بدأت تتحوّل عن كونها مجرّد خدمة رسائل بسيطة.

الأمر الآخر هو أنّه على الرغم من أنّ محتكري البيانات المختلفين لديهم نماذج عمل مختلفة قليلاً ويتعاملون مع جوانب مختلفة من الاقتصاد الرقمي، فجميعهم يعتمدون على الأدوات المناهضة للمنافسة نفسها، والتي أسميها ACK: «استحوذ أو انسخ أو اقتل». فهذه الشركات لديها آلية شديدة الفاعلية للاستحواذ على أيّة شركة أو تطبيق أو برنامج يهددها، أو القيام ببساطة بنسخ ما يفعله إن رفض الاستحواذ عليه. كان لدى الاحتكارات التقليدية القدرة على نسخ المنتجات، لكن لدى محتكري البيانات القدرة على فعل ذلك بطريقة تحرم المنافسين من أيّ وزن، وهو أمر أساسي لاحتكاراتهم. كما أنّ لديهم ترسانة من الأسلحة لقتل أيّ تهديد لمنافستهم لا يقبل بالاستحواذ عليه ولا يمكن نسخه.

هناك اختلاف رئيس آخر بين محتكري البيانات والاحتكارات التقليدية فيما يخصّ تأثير منع المنافسة. الاحتكارات القديمة، لنقل شركة تصدر صحف، قد تقوم بتقليص الابتكار وترفع الأسعار قليلاً فقط. قد تنتج جنرال موتورز سيارات أقلّ جودة أو أقل ابتكاراً وتجعلك تدفع ثمناً أعلى لها. في صناعة الصلب قد يكون لديك معامل أقلّ فاعلية، وذات أسعار أعلى...إلخ، حيث يقوم المجتمع بالدفع لقاء عدم المنافسة ووجود الاحتكارات. لكن عند الحديث عن محتكري البيانات، فالضرر لا يقتصر على جيوبنا فقط. فإن أخذنا فيسبوك كمثال، فهم لا يأخذون المزيد من أموالنا فقط عبر الدعاية السلوكية Behavioral Advertising، بل تؤثر خوارزمياتهم على الخطاب الاجتماعي، والديمقراطية، وعلى كامل اقتصادنا. هذا تأثير كلي على وجودنا كبشر.

ما الفارق بين الدعاية السلوكية والدعاية العادية؟ ففي نهاية المطاف شركة الشوكولا تريدني أن أغيّر سلوكي لشراء المزيد من الشوكولا. ما الذي يعنيه أن تتمكن شركات مثل فيسبوك على بيع القدرة لتغيير سلوك فتاة مراهقة كمثال؟

يتم غالباً تقديم الدعاية السلوكية على أنّها طريقة لعرض المزيد من الإعلانات علينا. هناك رأي بأنّ لدى الناس متطلبات سابقة التصور، وبأنّ الدعاية السلوكية تمنحهم فقط الإعلانات التي تتناسب مع استجاباتهم. لكن الدعاية السلوكية في الحقيقة لم تعد مجرّد توقع السلوك والتصرفات، بل باتت قادرة على التلاعب بهما.

دعنا نقول بأنّ هناك مراهقة تذهب إلى الجامعة وتحتاج إلى كمبيوتر جديد. يمكن لفيسبوك أن يستهدفها بعرض كمبيوترات تناسب احتياجاتها، وأن يخفّض تكاليف بحثها، وأن يمنحها نتيجة أفضل في نهاية المطاف. كان هذا ليكون ممتازاً، لكن لا تجري الأمور على هذا النحو. تركّز الابتكارات على فهم العواطف والتلاعب بها. يمكن استهداف المراهقة ليس عبر الإعلانات فقط، بل عبر محتوى موجود لجذب انتباهها والإبقاء عليه مجذوباً. سيعني هذا إغراقها بالصورة والمحتوى الذي يؤدي إلى زيادة إيمانها بأنّها دون المستوى، ويجعلها تشعر بأمان أقل حيال نفسها. يتقلّص رفاهها بناء على ذلك، وتصبح أكثر ميلاً للإحباط. بالنسبة لمستخدمي إنستغرام، هناك زيادة ملحوظة في التفكير بالانتحار.

يستفيد من هذه القدرة على التلاعب تطبيقات القمار الموجهة نحو اكتشاف مدى قابلية الناس للتعرّض للإدمان والتلاعب بهم لدفعهم للمقامرة. يمكن لهذه التطبيقات أن تتنبأ بحجم الأموال التي يمكن أن تكسبها من هؤلاء الأشخاص، وكيفية إغوائهم للاستمرار بالعودة حتّى إن كانوا في وضع يواجهون فيه صعوبات مالية. كما قال أحد المعلقين: «تحوّل تطبيقات المقامرة الإدمان إلى شيفرة رقمية».

هذا أمر مقلق للغاية وسيزداد سوءاً. تنتقل عمليات احتكار البيانات من معالجة التصورات المسبقة إلى الدفع نحو هذه التصورات وخلقها. هم يتساءلون: ما الذي يجعلك تبكي؟ ما الذي يجعلك حزيناً؟ لدى مايكروسوفت ابتكار حيث تقوم الكاميرا بتتبع الأحداث التي تسبب لك عواطف محددة، وتقوم بخلق محفزات مخصصة لأفراد معينين. هناك مقولة تسويقية تقول: «إن جعلتهم يبكون يمكنك جعلهم يشترون». إن كنت مثلاً شخص يستجيب للصور العنيفة، سيتمّ أخذك إلى سوق يستهدف استجابتك النفسية لخلق الحاجة لديك للتسوّق وشراء

تجني احتكارات البيانات المليارات من بياناتنا وهذا ما يمنحها دافعاً قوياً للاستمرار في تطوير ما تفعله واستخدام الدعاية السلوكية بأسوأ شكل ممكن

من التحكّم بأفكارنا وعواطفنا

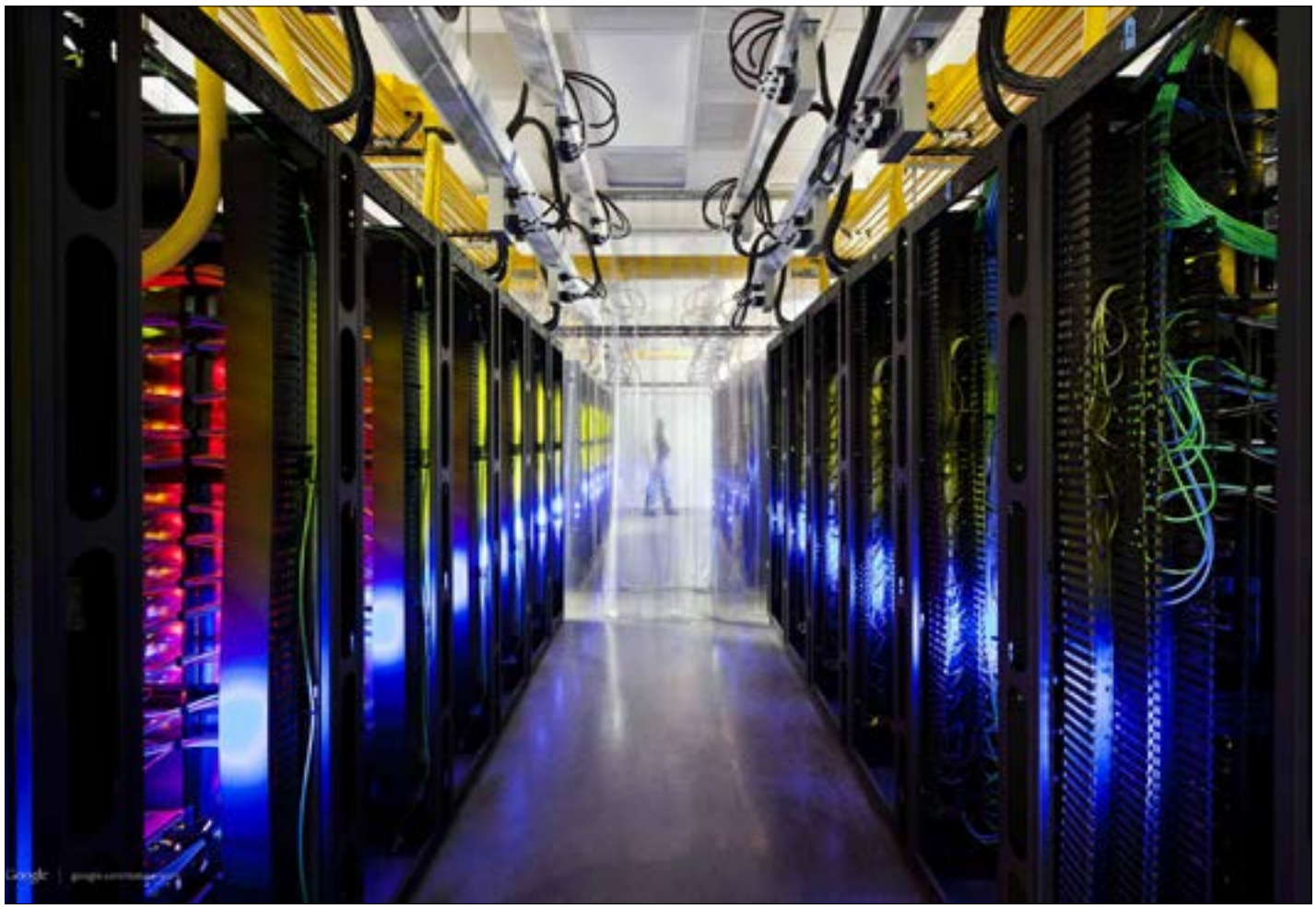

مسدس كمثال.
المخيف أكثر في الأمر أنّ هذه الأدوات لا يتمّ استخدامها حصراً للدعاية السلوكية التجارية، فالأحزاب السياسية تستخدم أدوات مماثلة لدفع الناخبين للتصويت. يمكن عبر البحث في فضيحة **Cambridge Analytica** الحصول على نظرة سريعة عن الأمر. لم يقتصر ذلك على استهداف مجموعة من الأفراد برسائل مخصصة لهم لحملهم على التصويت لمرشّح محدد، بل امتدّ لاستهداف مواطنين آخرين لن يصوتوا لمرشحك لحملهم على الامتناع عن التصويت. شهدنا بالفعل من ملفات فيسبوك كيفية قام محتكرو البيانات بخلق الخوارزميات التي تسببت بجعل تأثير رسائل أحزاب سياسية معينة أكثر سلبية بالنسبة للمتلقين.
إلى أيّ حدّ برأيك يمكن للتلاعب أن يصل؟
جبهتهم التالية في الواقع هي قراءة أفكار الأشخاص. يمكنك العودة إلى اختبار أجرته جامعة كاليفورنيا أظهروا فيه القدرة للمرّة الأولى على فكّ شيفرة أفكار الأشخاص الخاضعين للاختبار. تمكنت الخوارزمية من فكّ إشارات الدماغ بحيث كان الباحثون قادرين على قراءة ما أراد الناس قوله ولكن لم يقولوه. تمكنت الخوارزميات من فكّ شيفرة 18 كلمة في الدقيقة، بدقّة 93%. مع تحسّن الذكاء الصناعي، ستكون الخطوة التالية فكّ شيفرة إشارات الدماغ بشكل كلي.
المشكلة هنا أنّ أحد المولين المساهمين في هذا المشروع هي فيسبوك. عندما تحرينا عن سبب مشاركة فيسبوك في الأمر، تبيّن بأنّهم يحضرون لسمّاعات وخوذ العالم الافتراضي «metaverse» الذي لن يقتصر عمله على نقل كامل العنف والصراعات الموجودة في وسائل التواصل الاجتماعي، بل أيضاً سيتمكن من فكّ شيفرة أفكار الأفراد ليقرر كيف يتصورون أنفسهم ويقدمونها في العالم الافتراضي. سيكون لديك هناك عالم مختلف بشكل تام من ناحية الشخصيات.
نحن نعيش اليوم ضمن «سباق تسلّح» لا يمكن فيه حتّى للشركات أن تهدّئ من هذا السباق بقرار فردي، لأنّها ستخسر ميزة المنافسة. هذا السباق موجود لتحسين قدرة هذه الشركات على استغلال الأفراد. يمكنني أن أصيغ الأمر بشكل مختصر: هذه البيانات يتمّ جمعها منّا، ولكنّها ليست مخصصة من أجلنا.

● يقول البعض بأنّ المنافسة قادرة على بتر هذه الممارسات، لكنّ دراستك تشكك في أنّ المنافسة بين هذه الشركات ستؤدي إلى حلّ أيّ من المشاكل. هل يمكنك أن تشرح لنا وجهة نظرك بأنّ المنافسة ضمن النظام الحالي هي بحدّ ذاتها ذات تأثير سمّي؟

يقوم افتراض البعض على أننا إن قمنا بكبح جماح محتكري البيانات وتفكيكها وتنظيم سلوكها سيصبح وضعنا أفضل وتتعزز خصوصيتنا. كانت بياناتنا محمية إلى حدّ ما عندما كان محتكرو البيانات لا يزالون في مراحلهم الجنينية. عندما كان **MySpace** لا يزال عاملاً مؤثراً، لم تكن فيسبوك قادرة على تحمّل تكلفة الجشع في جمع البيانات. لكننا اليوم لدينا سلسلة قيمة مبنية بأكملها على استخراج البيانات للتلاعب بسلوكنا. لهذا وحتّى لو أصبح الأمر أكثر تنافسية، فليس هناك ضامن بأننا سننتفع من هذه التنافسية في المحصلة. فبدلاً من شركة ميتافيرس، سيكون لدينا كيانات فيسبوك وواتس آب وإنستغرام منفصلة عن بعضها، لكن سنبقى نواجه شركات تعتمد على عائدات الدعاية السلوكية للتنافس ضدّ بعضها، والتي ستطورها من أجل جذبنا بشكل أكبر، وجعلنا مدمنين عليها، ثمّ التلاعب بسلوكنا. يمكن الاستفادة من تجربة تيك–توك في هذا الأمر، فإضافة تيك–توك إلى مزيج المحتكرين لم يحسّن شيئاً في خصوصيتنا.

«خصوصية الشبكة» وتعني المخاوف من أنّ الخيارات التي يقررها آخرون عبر بيع أو التخلي عن بياناتهم يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على خصوصيتك أنت

المنافسة ضمن النظام الحالي الذي يحكم عمل هذه الشركات هو بمثابة السباق نحو القاع، وليس بمقدور هذه الشركات حتّى لو اتخذت هكذا قرار أن تتراجع عن جمع البيانات والدعاية السلوكية، وإلّا فهي خارج اللعبة. من هنا يمكنك أن تدرك أنّ إضافة لاعب أو مجموعة لاعبين إلى اللعبة الجارية بالقوانين التي يفرضها النظام الحالي، ستعني فقط المزيد من السرعة في السباق نحو القاع، وهو السباق المحموم بالفعل اليوم.

● يتحدث البعض عن أنّ منح الأشخاص حقوق ملكية أوسع على بياناتهم سيساعد في السيطرة على شركات البيانات الكبرى، لكنّك تشكّ في مدى فاعلية الأمر. لماذا؟

لن ينفع هذا للكثير من الأسباب. منها عدم التوازن في المعرفة، فعندما تذهب إلى متجر للأدوات وتشتري مفك، فأنت تعرف مسبقاً ثمن المفك واستخداماته. لكن في حالة البيانات، أنت لا تعرف جميع الطرق التي يتمّ فيها استخدام بياناتك، أو الشكل الذي قد يعرضنا للأذى كنتيجة لهذا الاستخدام. لنفترض بأنّك حمّلت تطبيقاً مجانياً، لكنّه يجمع بيانات عنك منها موقعك الجغرافي. لا يوجد طريقة لمعرفة إن كانت بيانات موقعك الجغرافي قد تستخدم ضدك من قبل مترصد أو هيئة حكومية أو للتلاعب بأطفالك. نحن فقط لا نعلم. حتى لو كان لدينا حقوق ملكية أوسع على بياناتنا، فنحن نقوم بعمليات التبادل هذه بشكل أعمى. كما أنّ هناك الكثير من الفراغات التي تدفعنا هنا لنرى الصورة الأكبر: عندما يتعلق الأمر ببياناتك الشخصية، الوحيد الذي يعلم تماماً كيف وأين ستستخدم بياناتك هي الشركة التي تكدّس هذه البيانات، سواء عبر مواقعها أو عبر الاستحواذ على بيانات طرف ثالث.
لا يمكننا في الحقيقة أن نقيّم هذه البيانات من أجل تبادلها، ولا يمكننا تقدير مدى خطرها وخطر استخدامها ضدنا، ولا يمكننا تقدير القيمة التبادلية لها ولا تكلفة منحها.
الأمر الآخر في مسألة حقوق الملكية هي أنّه في حال امتلاك لشيء يكون لديك عادة القدرة على تحصينه، سواء عبر تسييجه بالمعنى الحرفي للكلمة، أو عبر حفظه بحيث لا يمكن لأحد الوصول إليه دون إذنك. هذا الأمر لا ينطبق على البيانات عموماً. هناك فكرة تدعى «خصوصية الشبكة» وتعني المخاوف من أنّ الخيارات التي يقررها آخرون عبر بيع أو التخلي عن بياناتهم يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على خصوصيتك أنت. مثال، قد لا تقبل بمنح حمضك النووي لأحد التطبيقات التي تطالب بها، لكن إن قام أحد أقاربك بمنحهم حمضه النووي فهذا سيكون له تأثير على خصوصيتك. أو كمثال: قد يقوم أحدهم بوضع صورة شخصية له على فيسبوك ومعه أحد أطفالك، أو أحد المتصلين بشبكة عملك على غوغل قد يمنح كامل بياناته والتي أنت جزء منها. في جميع هذه الحالات تمّت حيازة بياناتك، وكانت قرارات الآخرين هي المؤثر عليك.
كما أنّه في الحقيقة حتّى لو كانت لديك حقوق ملكية على بياناتك، فلن يغيّر هذا من الأمر شيئاً. عندما تمّ استجواب مارك زوكربيرغ أمام الكونغرس على خلفيّة فضيحة كامبردج أناليتيكا، كان يجيب باستمرار عند سؤاله عمّن يملك البيانات، بأنّ المستخدمين يملكونها. أنت تملك البيانات بالنسبة لفيسبوك، ولكن حتّى يحقّ لك استخدام التطبيق والتحدث مع أصدقائك والتفاعل مع شبكتك، سيكون عليك منحهم الحق بالوصول إلى بياناتك. هل لديك خيار حقيقي هنا في عدم منحهم بياناتك؟
إنّ قدرة محتكري البيانات على جعلك بحاجة تطبيقاتهم الاحتكارية في عالم اليوم لا حدود لها. يمكنك عدم السماح لغوغل باستخدام بياناتك مقابل عدم استخدامه، لكن إن استخدمت محرك بحث آخر فلن تحصل على النتائج ذاتها. ينطبق الأمر ذاته على يوتيوب وعلى فيسبوك. إنّ عدم المساواة في القدرة على المساومة عميقة جداً، ولهذا فامتلاك حقوق ملكية أوسع على بياناتك لا معنى له.
تجني احتكارات البيانات المليارات من بياناتنا، وهذا ما يمنحها دافعاً قوياً للاستمرار في تطوير ما تفعله واستخدام الدعاية السلوكية بأسوأ شكل ممكن. إنّهم يعدّون جميع أنواع العقبات الإجرائية التي تمنعنا من الحصول على المعلومات حول استخدام بياناتنا. إن كنّا نريد تحقيق الخصوصية والاستقلال والديمقراطية، لا يمكننا الاعتماد على بعض الإصلاحات هنا والقوانين الناظمة هناك. هذه أشياء ضرورية، ولكنّها غير كافية. الطريقة الصحيحة لفعل ذلك هي عبر متابعة الدعاية السلوكية وملاحقتها بجميع أشكالها. إن كنت تريد تصحيح المشكلة عليك علاجها من جذرها.

■ بتصرّف عن:
Giant Tech Firms Plan to Read Your Mind and Control Your Emotions. Can They Be Stopped?

ماوريس ستوك هو جزء من مجموعة مناهضة للاحتكار تسعى إلى حماية الخصوصية والبيانات وحقوق المستهلك في الاقتصاد الرقمي
عند الحديث عن محتكري البيانات والفيسبوك كمثال تؤثر خوارزمياتهم على الخطاب الاجتماعي والديمقراطية وعلى كامل اقتصادنا هذا تأثير كلي على وجودنا كبشر

ستانسلافسكي والتنقيب في التاريخ كنَصّ

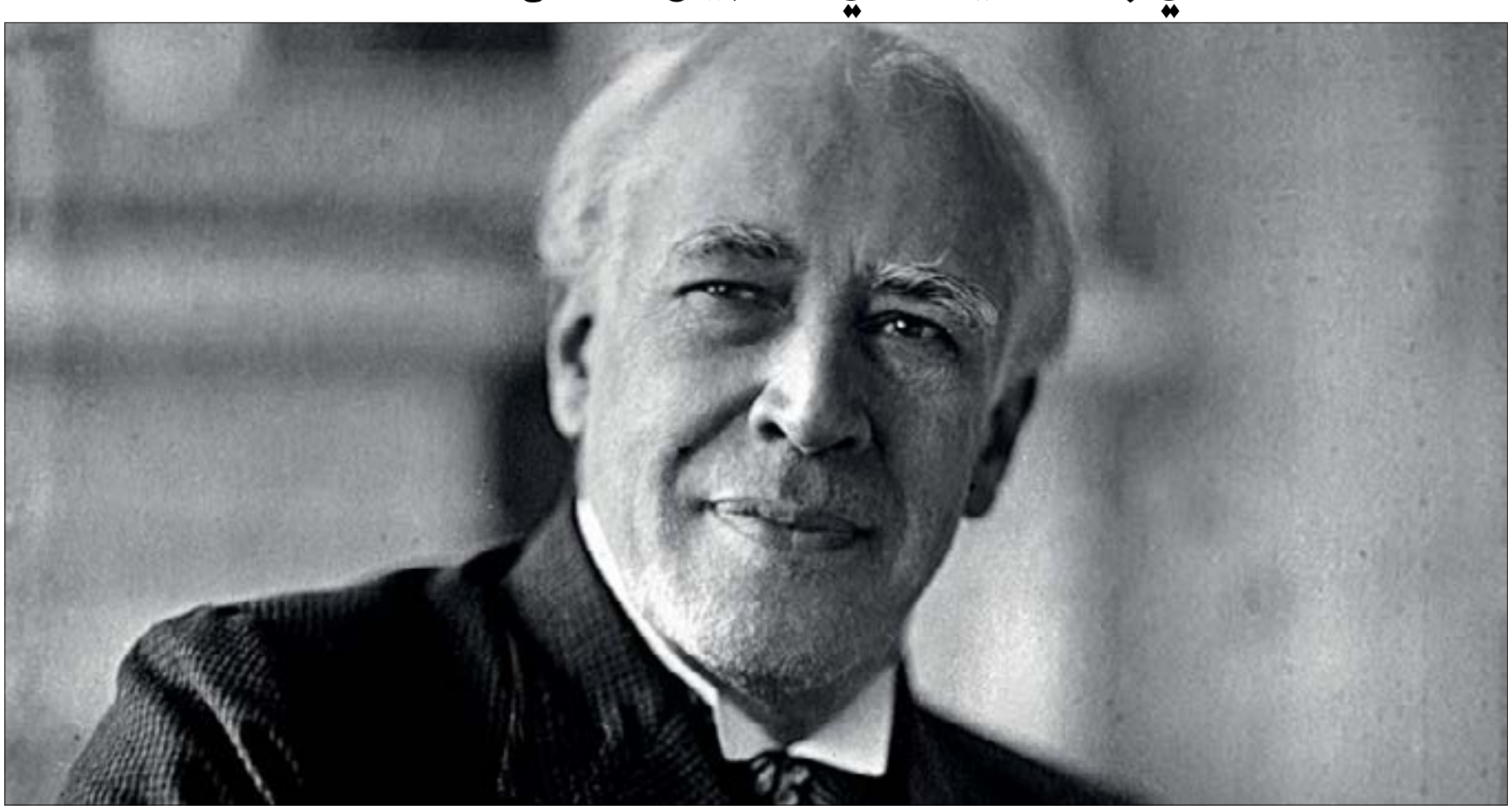

عند تأمّل التاريخ كمفهوم، ربما نتوقف على أنَّ ما حدثَ قد حدث، أو بكلمة أخرى أنَّ التاريخ قد كُتِب، وبناءً على ذلك اقتُرِحَ في بعض الأحيان النظر إلى مقطع زمني ما مِن الماضي على أنه نصٌّ ضمن سياق، وفي داخل هذا النص شخصيات كثيرة ومتنوعة، وأحداث كبيرة وصغيرة، وتفاصيل معقّدة، وبسيطة... إلخ. لكن كيف يمكن الوصول إلى جوهر النص ضمن هذا الكمّ الهائل من الأشياء؟

■ حسين خضّور

ربما نجد الإجابة عند فنّان روسي يدعى ستانسلافسكي «1863 – 1938» أبدعَ في التمثيل والإخراج، واشتهر في تعاونه الخلاق مع الكاتب الكبير أنطون تشيخوف، وبذلك أصبح معروفاً بكونه رائد المسرح الواقعي، وأثرُه الكبير ما يزال في كتاباته التي وضعت منهجاً ساهم في تطوير المسرح، وحتى السينما الواقعية.

من أبرز كتبه كتاب «إعداد الدور المسرحي»، حيث يذهب ضمنه الممثّل، وحتى القارئ في رحلة تكوين الدور المسرحي، وفهم علاقته مع جوهر النص.

سنتوقف معكم عند حيلة قد أوجدها ستانسلافسكي للكشف عن جوهر النص عبر طرحه سؤالاً بسيطاً: ما هو الشيء الأساسي الذي من دونه لا يمكن للنصّ أن يكون؟ ومن ثم يعيد طرح السؤال ذاته على الأجوبة التي ظهرت إلى أن يصل للعمود الفقري للنص.

إليكم هنا مقطعين صغيرين من كتاب «إعداد الدور المسرحي»:

«إن لكل مسرحية، مثلها مثل كل كائن حي، هيكلٌ عظمي وأعضاء: أذرع، أرجل، رأس، قلب، ومخ. وكما يدرس عالمُ التشريح بِنيةَ العظام والفقرات، كذلك يكتشف الأديب الهيكل اللامرئي، ويدرك أجزاءه المكونة. إنه على الفور، يهتدي إلى المراكز العصبية المحرّكة ويضطلع بها».

«يسأل نيكولايفتش الممثلين: ما هو الشيء، أو ما هي الظروف، أو الظواهر، أو المعاناة التي من دونها لا وجود للمسرحية؟

. حبُّ عطيل ديدمونة.

. أيضاً؟

. الشقاق بين القوميَّتَين.

. صحيح، ولكن ليس هذا الشيء الأساسي.

. مكيدة يا غو الشريرة.

. أيضاً؟

. دهاؤه الشيطاني وانتقامه، وحبه الرفعة، واستياؤه.

. سلامة طويّة عُطَيل.

. لننظر الآن في كل إجابة من هذه الإجابات على انفراد، ولنسأل أنفسنا: ما هو الشيء الذي من دونه لا وجود لحب عطيل ديدمونة؟».

دعونا الآن نطبق مثالاً على ذلك نستخدم فيه الحيلة التي ذكرها ستناسلافسكي في النصّ المقتبَس منه آنفاً، ونذهب إلى اقتراح نفكّر به سويةً في مقطع زمني في الماضي فيه زخمٌ كبير يرتقي إلى ما نعيشه اليوم.

ثُلثُ العالَم الشيوعي

1848 خرج شبح البيان الشيوعي – 1948 ثُلث العالم أصبح شيوعياً.

هذا «النَّص» /المقطع الزمني/ من صفحات التاريخ، قد «كُتِب»، وتم تهميشُه خلال ثلاثة عقود مضت، وأقترحُ تسميتَه «ثُلث العالم شيوعي».

قبل أن نجرّب معاً استخدام تلك الأداة من المسرح الواقعي لكشف جوهر «النَّص»، ربما علينا تجنُّب الوقوع في الفهم الكاريكاتوري لحركة التاريخ، حيث إنه بقصد أو دون قصد يتم تبنّي منطق مثالي سائد من حيث وضع الأفكار في المقام الأول والأخير في تغيير الواقع، فيبدو لنا أنّ أبرز أعراض الإصابة بمرض الكاريكاتورية عند الكُتّاب بشكل خاص هو تقشيرُ التاريخ المعقّد في ظواهر لكن ليس إلى الوصول إلى اللب– رغم أنه لا بدّ من «التقشير» للوصول إليه بطبيعة الحال– بل يكتفون بالحصول على القشرة. وبتعقد مرضهم يصبحون عبارةً عن «مُقشِّرين» متنافسين فيما بينهم من حيث تفريغ التاريخ من جوهره، وتقديم حدث ظاهر أساسي من سياقه على أنه قشرةً جميلة مفصلية غيَّرت تاريخ البشرية، أو قشرة دميمة دمَّرت تاريخ البشرية.

لا شكَّ أن الأفكار، المقولات، النظريات لها دورٌ أساسي لا غنى عنه عند الحديث عن التغيير، ولكن هذا الجانب النظري جزءٌ من عملية المعرفة، وكما نعلم «ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفياً». رغم أنَّ مفردة المعرفة قد تعطي أحياناً وقعاً خاصّاً يدل على شيء نظري مجرَّد، وهذا صحيح بشكل جزئي كون عملية المعرفة لها ثلاثة عوامل أساسية: «التأمل الحي، التفكير، الممارسة».

كل واحد من هذه العوامل ضروري، إذْ إنّ كلاً منها يعطي ما لا يستطيع العاملان الآخران إعطاءه.

هذا التأثير المتبادل بين العوامل الثلاثة يشمل كلَّ عملية المعرفة من بدايتها حتى النهاية علماً بأنّ الأساس والعامل الحاسم في هذا التأثير المتبادل هو الممارسة. معنى ذلك، عندما يفسر الباحثون الكاريكاتوريون حركة التاريخ دون التوقف عند عامله الأساسي «الممارسة» سنحصل منهم على قشرة الماضي، وليس لبّه أيْ جوهره.

مفردة المعرفة قد تعطي أحياناً وقعاً خاصّاً يدل على شيء نظري مجرَّد وهذا صحيح بشكل جزئي كون عملية المعرفة لها ثلاثة عوامل أساسية

مِن التقشير إلى التفسير والتغيير

لِنَرَ معاً إذا كانت أداةُ ستانسلافسكي «قشّارة» أم «حَفّارة» عند العمل على النّص الذي اقترحناه: «ثلثُ العالَم شيوعي».

ما هو الشيء الأساسي الذي من دونه لا يمكن لهذا النصّ أن يكون؟ – الرأسمالية.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن للرأسمالية أن تكون؟ – ملكية البرجوازية لوسائل الإنتاج.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن للبرجوازية تملُّكُ وسائل الإنتاج؟ – حرمان العمال منها، مما يدفعهم للاتحاد.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن للعمال أن يتحدوا؟ – التنظيم.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن تنظيم العمال؟ – البرنامج.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن صياغة برنامج؟ – الرؤية.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن إيجاد رؤية؟ – النظرية.

ما هو الشيء الأساسي الذي دونه لا يمكن وضع نظرية؟ – الممارسة.

وفق تلك الأجوبة حصلنا على العمود الفقري للنص، ولكن السؤال الأكثر أهمية: ما هو الهدف الأعلى من هذا النص؟

ربما الإجابة سنجدها عند النظر بتمعُّن من جديد إلى السياق التاريخي، كما فعل الكثير من قبلنا، بذلك سنمشي ونكمل طريقهم في تغيير مجرى سياقٍ متدفّقٍ بجنون نحو فنائنا كجنسٍ بشريٍ، بحيث نستطيع منعه من الاستمرار بكونه آلة رأسمالية عملاقة بيد قلة قليلة هدفها الأعلى الربح، تدفعنا قسراً للعمل في داخلها كالبراغي، قامعةً فينا طبيعتنا الأصيلة، ونكمل كتابة «نصّ» التاريخ لنكون كأحرف ضمن أبجدية عريقة هدفها السامي الوصول بنا إلى الإنسانية الحرة، حيث لا إنسان فوقنا، ولا إنسان تحتنا.

يا مهيج الصَّعَو

في الأمثال الشعبية الشفهية، صور عميقة عن حياة الناس الاقتصادية الاجتماعية، العلاقات اليومية، العادات والتقاليد. والحكمة الشعبية هي ملخص تعب الناس وتجارب البشر خلال فترات طويلة جداً من التاريخ.

ولهذه الأمثال جانبان على درجة متفاوتة من الأهمية حسب المثل ومعناه ورسالته: الجانب الأول هو الجانب المباشر، أي الحدث الذي ضرب فيه المثل وأصبح شائعاً بين الناس، بالإضافة إلى معناه اللغوي، واستعاراته وتشبيهاته الضاربة عميقاً في التراث. أما الجانب الثاني، فهو المحتوى الفلسفي الذي يمكن أن تحمله الحكمة الشعبية أو المثل الشعبي.

على سبيل المثال: «يا مهيج الصعو»، هو مثل شعبي فراتي من دير الزور، وقد يكون معروفاً في المناطق المجاورة من سورية والعراق، في وادي الفرات والمناطق الأخرى.

مهيج الصَّعَوْ: الصعو هو طائر القبرة الذي يستيقظ صباحاً ويبدأ التغريد قبل غيره من الطيور فتستيقظ بقية الطيور على صوته وتغرد. والإنسان الذي يستيقظ باكراً إلى العمل قبل غيره يقال عنه مهيج الصعو. وقد قال أحمد شوحان في كتابه الصادر عام 1985 عن الأمثال الفراتية إن المثل يضرب فيمن يستنهض همم الناس فيقومون قومة واحدة.

ماذا يشبه مهيج الصعو في العالم المعاصر؟ ألا يشبه المناضلين الطليعيين رغم أنه تعبير شعبي من الأقوال المأثورة التي قد يصل عمرها إلى مئات السنين. أي قبل أن تعي البشرية مفهوم المناضلين الطليعيين بالشكل الذي هو معروف اليوم بتأثير انتشار الأفكار الاشتراكية منذ القرن التاسع عشر. فمن هو مهيج الصعو المعاصر في هذه الحالة؟

تشبه الطليعة المنظمة للشغيلة، طليعة المناضلين في سبيل عالم جديد بديل عن الرأسمالية، في سبيل اشتراكية القرن الواحد والعشرين، طائر الصعو باللهجة الفراتية الديرية أو طائر القبرة بالعربية الفصحى. الذي يغرد قبل غيره من الطيور إيذاناً بقدوم الصباح وبدء اليوم الجديد، فتستيقظ الطيور وتغرد من بعده. أما طليعة الطبقة العاملة، فتحمل رسالة إيقاظ وعي الطبقة العاملة نحو مطالبها الآنية من جهة، وإيقاظ وعيهم للنضال من أجل الاشتراكية في المستقبل من جهة أخرى.

فيا أيها الصعو المعاصر، أيتها القبرة المعاصرة، هذه الإنسانية قالت كفى للحرب والفاشية والرأسمالية والصهيونية.

أخبار ثقافية

محاولة حظر الموسيقى

اقترحت مجموعة من النواب في البرلمان الأوكراني فرض حظر على المؤلفات الموسيقية الروسية. وقد نشر مشروع القانون بهذا الشأن على موقع «البرلمان الأوكراني». ويطال الحظر، حسب مشروع القانون، مؤلفات المغنين الروس والمغنيات الروسيات الذين اعتبروا أو لا يزالون يعتبرون من مواطنين الروس بعد عام 1991. وجاء في مشروع القانون: «يحظر العرض العلني أو الأداء العلني للتسجيلات أو الفيديوهات أو الأفلام القصيرة التي تحتوي أداء مؤلفات موسيقية ونصوصاً من قبل فنان يعتبر في الوقت الراهن مواطناً روسياً أو كان مواطناً روسياً بعد عام 1991».

اكتشافات أثرية مصرية

قالت وزارة السياحة والآثار المصرية في بيان لها: إن البعثة الأثرية المصرية العاملة بجبانة الحيوانات المقدسة بمنطقة آثار سقارة، بمحافظة الجيزة، غرب القاهرة، نجحت في الكشف عن أول وأكبر خبيئة بالموقع تعود إلى العصر المتأخر، وذلك أثناء أعمال موسم الحفائر الرابع للبعثة. وأوضح المجلس الأعلى للآثار، أن الخبيئة المكتشفة تضم 150 تمثالاً من البرونز مختلف الأحجام لعدد من المعبودات المصرية القديمة. تمكنت أيضاً من الكشف عن مجموعة جديدة من آبار الدفن عثر بداخلها على مجموعة من 250 تابوتاً خشبياً ملوناً من العصر المتأخر، حوالي 500 ق.م.

كانوا وكنا

جانب من قاعة احتقال دمشق بذكرى تأسيس حركة السلم العالمية عام 1954. ويبدو من اليمين الشيخ محمد الأشمر والشيخ صلاح الزعيم والشيخ عبد الله العلالي وغيرهم من ممثلي حركة السلم السورية التي نشطت في كامل البلاد ضد خطر اندلاع الحرب التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدد بها شعوب العالم.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/06/05» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الإبداع الثوري والإنتقال عالي التعقيد: نحو «كومنترن» القرن الحادي والعشرين

لم يعد خافياً الاستنتاج بأن التعقيد والترابط الشديد الذي نتج عن عقود «العولمة» يجعل عملية تجاوز الإمبريالية- والرأسمالية حكماً- معقدة بالضرورة. فالترابط الغذائي «والأمن المائي، والطبيعي» والطاقي والعلمي- التكنولوجي والاقتصادي والصحي، يتطلب انتقالاً عالمياً متزامناً، وهذا يعني بالضرورة أنه سيأخذ مداه الزمني غير القصير، ولو كان التسارع يطبع المرحلة. وهذا يفرض خلق هوامش للممارسة الثورية تناور حول هذا التعقيد الذي يرتبط بالضرورة بالبنى الفوقية السياسية للدول وعلاقاتها.

■ د. محمد المعوش

التعقيد وزمن الانتقال

لأن عملية الانتقال العالمي وتجاوز الإمبريالية «وضمناً الرأسمالية» يحتاج عوامل ذاتية، إضافة إلى العوامل الموضوعية «التناقضات البينية التي رسختها التقسيمات الجيوسياسية من خلال الفوالق التي ثبتها الغرب تحديداً»، فإن الانتقال سيأخذ مداه الزمني غير القصير. وكون هذا التعقيد لا يطبع فقط صراع محورين متقابلين صافيين، بل يطبع أيضاً أطراف الصراع «الدولي»، فإنه يفرض كوابح على الدول التي يتمثل فيها أكثر من غيرها وزن التاريخ القادم. فالتناقضات الخاصة بكل دولة على حدة كشكل «وطني» من التعقيد العالمي، يكبح إطلاق الطاقات الثورية الكامنة بالاعتماد فقط على البنى الفوقية لهذه الدول. فأجهزة الدولة يتمثل فيها هذا التناقض بالذات بين قوى الشد الرجعي وتلك التقدمية. ومن هنا ضرورة المناورة حول ذلك وتجاوز تلك الكوابح.

إبداع أطر لتوسيع الهوامش

من الواضح من خلال متابعة العديد من المنصات الصحفية والإعلامية والسياسية والبحثية بأن هناك عناصر تعكس سقفاً ثورياً أعلى مما تعكسه الأطر الرسمية للصراع اليوم في طرحها الصريح على أقلّ تقدير «على افتراض أنها تحمل سقفاً ثورياً لا يجري التصريح به». وهذه العناصر ليست بالقليلة، إن كانت من بقايا قوى ثورية ناجية من محرقة الليبرالية، أو قوى جديدة خلقتها العقود الأخيرة وتناقضاتها، وطبعاً هناك الوزن الموضوعي الضخم للقوى الاجتماعية التي تبحث عن إجابات حياتها ومصيرها. هذه الإجابات التي ما زالت بعيدة الحضور في الفضاء الصريح للصراع الفكري وخطابه السياسي.

وإذا كانت هذه الكوابح ناتجة عن عدم تفجير تناقضات داخلية غير محسوبة ربما، أو لا يمكن حسم نتيجتها حالياً بسبب توازن القوى الداخلي في كل دولة من الدول، كروسيا والصين مثلاً، فذلك يعني أن الممارسة من خلال الأطر الرسمية الحالية للبنى الفوقية دولاً وإعلاماً بالتحديد، فإنه يجب خلق الهوامش التي تسمح لوزن الخط الأكثر ثورية بالحضور والتأثير دون المخاطرة بتفجير وحدة الدول وتماسكها. وإذا عدنا إلى كتاب د. قدري جميل الأخير «الأزمة السورية، الجذور والآفاق» الصادر عن دار الفارابي في بيروت، وتحديداً إلى فكرة «مخففات الصدمة» في إشارته إلى خلق أطر تشكل مساحة تحمي من التصادم المباشر بين المجتمع والدولة، يمكننا القول إن هذه الفكرة يمكن تعميمها لكي تخدم التعقيد المذكور وإن كان توظيفها يسبق بناء النظام السياسي، أي حيث يتم توظيفها في سياق الصراع. فالأطر التي نتكلم عنها هي بالتحديد تلك المساحة التي تحمي الاصطدام ضمن أجهزة الدولة الحالية وتحمي من احتمال التفكك غير المطلوب ربطاً باتجاه التفجير الذي تدفع به الإمبريالية. وفي ذات الوقت تساعد على تأطير أوزان جديدة تشارك في الصراع وطنياً وعالمياً. أوزاناً مضافة على ما هو قائم اليوم ضمن أجهزة الدولة المذكورة كالجيش ومواقع القرار السياسي و«التنظيمات الرسمية».

عملية الانتقال العالمي وتجاوز الإمبريالية «وضمناً الرأسمالية» يحتاج عوامل ذاتية إضافة إلى العوامل الموضوعية «التناقضات البينية التي رسختها التقسيمات الجيوسياسية من خلال الفوالق التي ثبتها الغرب تحديداً»

تمثيل القوى الأكثر ثورية

الهدف الأساس هو تمثيل وإبراز الخط والعقل الأكثر ثورية ليس فقط الموجودة في تلك الدول، بل عالمياً. خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض الدول يمتاز فيها العنصر الذاتي بوزن قليل. هذا التجميع خارج الأطر السياسية الرسمية الحالية كتجمعات الدول والإئتلافات والتحالفات التي تقوم اليوم حصراً بين أجهزة الدول وحتى ضمن الأجهزة «الأممية» للأمم المتحدة. وهذه الأطر بالضرورة سياسية مباشرة وثقافية وإعلامية وعلمية... يمكن ويجب العمل على تشكيلها لتكون رافعة للاشتراكية في القرن الحالي، أو بالأحرى «كومنترن» العصر الحالي المتلائم مع التداخل بين العمل الحزبي وحضور الخط الثوري في أجهزة الدولة خلال النصف الثاني من القرن الماضي. هذه الأطر ستسمح بالمناورة وتوسيع الهوامش الناتجة عن التعقيد العالي وطول مرحلة الإنتقال. هذا قد يكون نوعاً من الإبداع السياسي الضروري الذي يمكن أن تساهم به القوى الموجودة اليوم في الدول التي تمثل خط الدفاع الأول وتلك القوى «المتوزعة» في باقي دول العالم. هذه المنصات ستشكل مخفف صدمات وظيفتها استيعاب الطاقة الاجتماعية التي تتصاعد يوماً بعد يوم ولكنها قد تتحول ويتم توظيفها كقوة هدامة لخدمة الانفجار الرجعي وقاعدة للبربرية.